محضر الجلسة رقم 160

التاريخ: الثلاثاء 28 شوال 1445هـ (7 ماي 2024م).
الرئاسة: المستشار السيد محمد حنين، الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين.
التوقيت: ساعتان وواحد وأربعون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الخامسة بعد الزوال.
جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد محمد حنين، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

عن افتتاح هذه الجلسة.

السيدان الوزيران المحترمان،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص مجلسنا هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، أعطي في البداية الكلمة للسيد الأمين السي جواد الهلالي، لعرض ما جد من مراسلات وإعلانات.

تفضلوا السي جواد.

المستشار السيد جواد الهلالي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،
السيدان الوزيران المحترمان،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أودع السيد رئيس الحكومة لدى مكتب المجلس مشروع قانون رقم 21.24 بسن أحكام خاصة تتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالأشخاص القادرين على تحمل واجبات الاشتراك، الذين لا يزاولون أي نشاط مأجور أو غير مأجور.

وقد طلب السيد رئيس الحكومة إعطاءه الأسبقية عند وضع جدول أعمال المجلس، طبقا لأحكام الفصل 82 من الدستور.

وبالنسبة لأسئلة السيدات والسادة أعضاء المجلس، فقد تم التوصل في الفترة الممتدة من 30 أبريل إلى 7 ماي 2024، بما يلي:

- الأسئلة الشفهية: 13 سؤالا؛
- الأسئلة الكتابية: 5 أسئلة؛
- الأجوبة الكتابية: 20 جوابا.

وبناء على مقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي للمجلس، توصلت الرئاسة بطلبين لتناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية ليومه الثلاثاء 7 ماي 2024، الأول تقدم به السادة المستشارون أعضاء مجموعة العدالة الاجتماعية، وقد عبرت الحكومة عن تعذر التفاعل مع هذا الطلب؛

والثاني تقدم به المستشار خالد السطي، وعبرت الحكومة عن استعدادها للتفاعل معه في جلسة لاحقة.

وسيعقد المجلس مباشرة بعد هذه الجلسة، جلسة عامة تشريعية تخصص للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 56.23 بنسخ المادة 23 من القانون رقم 19.94 المتعلق بمناطق التسريع الصناعي.

كما نذكر بأن المجلس سيعقد يوم الخميس 9 ماي 2024 على الساعة الثالثة بعد الزوال جلسة عامة تخصص لمناقشة الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

إذن على بركة الله، نستهل جدول أعمال هذه الجلسة.

نعم؟ تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد خالد السطي:

السيد الرئيس،

غير فقط في مسألة تناول الكلمة، السيد الأمين تحدث أو تلا على أن الحكومة رفضت ولم يتل موضوع الإحاطتين، واش هاذ الأمر مقصود أم سهوا؟ بغينا التوضيح فيه السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

على العكس من ذلك، أن طبقا للنظام الداخلي، وبالضبط مقتضيات المادة 168 منه أن طلبات تناول الكلمة في نهاية الجلسة يوجهها مكتب المجلس للحكومة، والحكومة تعبر عن رأيها حول هذه الطلبات، وكما جاء في كلمة السيد الأمين لاحظنا على أن الحكومة عبرت عن استعدادها للتفاعل مع الطلب الذي تقدمتم به بصفتكم عضو غير منتسب، وسيكون ذلك في جلسة لاحقة إن شاء الله، وتعذر عليها الاستجابة على طلب آخر، فهاذي هي الغاية من إخبار من طرف أمانة الجلسة.

شكرا السيد المستشار.

إذن ننتقل إلى جدول أعمال هذه الجلسة، نستهلها بالأسئلة الموجهة إلى قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة حول "النظام الأساسي لموظفي

قطاع التربية الوطنية"، ويتعلق الأمر في البداية بسبعة أسئلة تجمعها وحدة الموضوع، لذلك أعطي الكلمة تباعا للسادة المستشارين أصحاب هذه الأسئلة لبسط أسئلتهم دفعة واحدة.

في البداية، نستهل هذه الأسئلة بسؤال مقدم من طرف الفريق الحركي.

تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

ما عدا الصرف المتأخر لجزء من الزيادات المحررة، لازالت مضامين النظام الأساسي الخاص بموظفي قطاع التعليم تنتظر التنزيل، فماذا أنتم فاعلون؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلوا مولاي المصطفى.

المستشار السيد مولاي المصطفى العلوي الإسماعيلي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

ما هي التدابير والإجراءات المتخذة لتنزيل النظام الأساسي الجديد لموظفي قطاع التربية الوطنية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الموالي للفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد السالك الموساوي:

شكرا الرئيس.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

لازالت الساحة التعليمية تشهد حالة من الشد والجذب، نتيجة إقرار النظام الأساسي المتعلق بأساتذة قطاع التربية الوطنية، والذي جعل الشغيلة التعليمية تعيش حالة من اللايقين وتلاها حجم التوقيفات والاقتطاعات التي حصلت نتيجة تنزيل النظام الأساسي، وهو الأمر الذي يجعلنا كفريق اشتراكي نطالب بضرورة إيقاف هذا المسلسل الذي لاتزال شوارع المملكة تعيش على أحداثه، خصوصا وأنه في بدايتنا استبشرنا خيرا بالتوافقات التي حصلت على مستوى الحوار الاجتماعي، في إطار إعادة صياغة النظام الأساسي لفض هذه الأزمة.

لكن الواقع أظهر أن الجهود المبذولة لم ترق إلى إيجاد حل جذري وفعال لطي هذا الملف، وإذ كنا نسير اليوم في سبيل تنزيل هذا النظام، يجب أن يتم التوافق عليه من قبل جميع الأطراف المعنية لأجل تحقيق خطوة إلى الأمام.

وعلى هذا الأساس، السيد الوزير، نسائلكم عن الإجراءات والتدابير للتنزيل الصحيح للنظام الأساسي الخاص بالأساتذة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن السؤال الموالي لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد حسن شميس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نسائلكم، السيد الوزير، عن التدابير المتخذة لتنزيل النظام الأساسي الجديد لموظفي قطاع التربية الوطنية؟

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الموالي لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد خليهن الكرش:

شكرا السيد الرئيس.

نسائلكم السيد الوزير حول التدابير المتخذة لتنزيل النظام الأساسي الجديد لموظفي قطاع التربية الوطنية؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل لبسط السؤال.

تفضلوا السي ميلود معصيد.

المستشار السيد ميلود معصيد:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

نسائلكم حول التصور ديالكم، السيد الوزير، حول التنزيل السليم لمضامين النظام الأساسي في ظل الأوضاع اللي كتعرفها الساحة التعليمية من احتقان جراء ملف الموقوفات والموقوفين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن السؤال الأخير ضمن هذه الأسئلة التي تجمعها وحدة الموضوع، للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضلوا السي عبد القادر.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

النظام الأساسي لموظفي التربية الوطنية، هذا النظام عرف نقاشا مجتمعيا واسعا، أفضى إلى اتفاق بين الفرقاء الاجتماعيين والحكومة والقطاع بشكل خاص، وبالتالي عنده مخلفات، والركن الأساسي من هاذ النظام الأساسي هو إصلاح المنظومة التربوية، وبالتالي نتساءل عن مدى النجاعة من خلال هاذ النظام الأساسي فيما يتعلق بمدارس الريادة، وشنو هو المآل ديال الموقوفين اللي باقيين خالقين لحد الآن هاذ النقاش اللي خص لابد جواب صريح ومسؤول؟ إما اللي يجب أن يحال يحال، واللي تيخص في إطار هاذ الاتفاق، سواء الاتفاق الأول ولا الاتفاق الاجتماعي اللي كان فعشية ماي، حتى هاذ الموضوع يندرج فهاذ الإطار.

لذلك، مخرجات أساسية ومهمة، 1500 درهم زيادة على دفعتين، الزيادة فالتعويضات التكميلية لبعض الفئات، كذلك الزيادة الناتجة عن الدرجة الممتازة، هاذ الأمر يحتاج كذلك إلى بعض التدقيق في مجموعة من القضايا:

- أولا، القضية المرتبطة بمهام التربية والتدريس، هاذ الموضوع يحتاج إلى تدقيق، خصوصا وأنه خلق نقاشا هامشيا على هامش النظام الأساسي، إذن يحتاج الأمر إلى تدقيق، وهذا الأمر باش يمكن له يكون متكامل هو إخراج كل النصوص التنظيمية، سواء مراسيم أو قرارات، اللي هي مواكبة لهاذ النظام الأساسي، لأنه تناكلو من الزمن ديال الإصلاح.

كذلك، نظام التقييم وتنظيم الامتحانات المدرسية، هاذ الأمر كذلك تيخصو واحد النوع من التدقيق، لأنه دزنا من المرحلة ديال الانتماء وأنه كلشي تيشتغل بأريحية، اليوم محتاجين إلى تدقيق كل المهام، باعتبار أن كل فئة يجب أن تعرف أشنو هي المسؤولية ديالها، أشنو هي الالتزامات ديالها، أشنو هي الواجبات ديالها، إضافة إلى الحقوق المرتبطة بهاذ الفئات.

كذلك، الموضوع ديال ساعات العمل، هذا موضوع ماكانش محتاج كذلك لهاذ النقاش.

اليوم طرح النقاش حتى هو يحتاج إلى تدقيق وإلى تحديد الدلائل المرجعية للوظائف والكفايات، وكذلك هنا تنتساءلو على دور المجلس الأعلى للتعليم في مواكبة هاذ الحراك اللي عرفته هذه السنة، هذه سنة استثنائية اللي عرفها النظام التربوي، مفروض على أنه كان يكون اليوم هاذ المجلس حاضر، ما نعرف، ما شفتش أنا شي ردود فعل مرتبطة بهذا الحراك اللي عرفته السنة الدراسية، إضافة إلى إطار ديال أستاذ باحث وعلاقته بالتعليم العالي، واش غنبقاو محتفظين بأستاذ باحث في إطار..

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيد المستشار المحترم، على احترام الوقت.

إذن نمر إلى جواب السيد الوزير.

تفضلوا السيد الوزير للجواب على هذه الأسئلة.

تفضلوا للمنصة للجواب على هذه الأسئلة دفعة واحدة.

السيد شكيب بنموسى، وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون،

يسعدني الحضور معكم اليوم أمام مجلسكم الموقر للإجابة على الأسئلة اللي تفضلتم بطرحها حول النظام الأساسي وحول التدابير والإجراءات المتخذة من أجل تنزيله.

هاذ النظام الأساسي الجديد في الحقيقة جاء بواحد العدد ديال المكتسبات اللي يمكن نعتبرها مكتسبات استثنائية وفي غاية الأهمية، واللي هي تمهد الطريق للتنزيل الأمثل للإصلاح التربوي، أكثر شي واحنا في واحد المرحلة اللي يمكن لنا نعتبروها مرحلة مفصلية في مسار تحول المدرسة العمومية وتحسين الجودة ديالها.

لقد تم إقرار هاذ النظام الأساسي بعد تقريبا مرور حوالي 20 سنة على تاريخ إصدار النظام الأساسي السابق، وتأتى ذلك بعد مسار طويل من النقاش والحوار الجاد والمسؤول مع النقابات التعليمية الأكثر تمثيلية، والغاية كانت هي الارتقاء بالأوضاع الاجتماعية والمهنية لنساء ورجال التعليم، هو تحسين ظروف اشتغالهم، توفير الأجواء الإيجابية لإصلاح المدرسة العمومية، وهاذ الشي تماشيا مع العناية الملكية السامية التي يوليها جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، للنهوض بالمنظومة التربوية، وتجاوبا أيضا مع توصيات النموذج التنموي ومع البرنامج الحكومي، الذي يولي أهمية كبرى للتعليم لأن تيعتبرو ركيزة من ركائز الدولة الاجتماعية، وتفعيلا أيضا لخارطة طريق إصلاح المدرسة العمومية، التي اعتبرت بأن الأستاذ أحد المحاور الأساسية لتجويد المدرسة العمومية.

وتتجلى أهمية مخرجات الحوار الاجتماعي القطاعي في:

- **أولا،** ما تضمنته من إجراءات ذات أثر مالي، ولاسيما خلال إقرار زيادة عامة في الأجور وإحداث تعويضات تكميلية أو الزيادة فيها؛

- **ثانيا،** كما تتجسد أهمية هذه المكتسبات في إضفاء صفة الموظف العمومي كما نص عليها النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، على كافة العاملين بالوزارة المكلفة بالتربية الوطنية دون استثناء.

وبذلك تكون الحكومة قد استجابت لمطالب إقرار نظام موحد يسري على جميع فئات الموظفين، مما ساهم على الطي النهائي لهذا الملف اللي كان يسمى بملف التعاقد، وهو ما سيمكن من تسوية الوضعية الإدارية والمالية ديال الموظفين اللي تم التوظيف ديالهم منذ الموسم الدراسي 2016-2017 اللي كان مازال الترسيم ديال واحد العدد.. والترقية في الرتب ديال واحد العدد ديال الموظفين كان مازال عالق، وهذا غادي يساعدهم أيضا باش يشاركو في امتحانات الكفاءة المهنية؛

ثالثا، هاذ النظام الأساسي سيسمح أيضا باعتماد ولا سمح باعتماد واحد الهندسة جديدة ومنسجمة للهيئات والأطر، مع تحديد مهام مختلف الأطر وإدماج مجموعة من فئات الموظفين ضمن الأطر الخاصة بالوزارة، وكذا فتح إمكانية تغيير الإطار أو الإدماج لبعض الأطر وفتح المسار المهني في وجه الموظفين الحاصلين على شهادات جامعية كانت ماستر أو ودكتوراه.

وأيضا، فتح هذا النظام الأساسي إمكانية الترقي في الدرجة الممتازة، وكذا تسريع الترقي في الرتبة، مع إرساء آليات للتحفيز المهني من أجل أجرأة ومواكبة تنزيل إصلاح منظومة التربية والتكوين، ولا سيما تعميم مؤسسات الريادة في أفق 2027.

وسيسمح النظام الأساسي الجديد كذلك بتسوية مجموعة من الملفات الفئوية التي ظلت عالقة لعدة سنوات، ونعطي كمثال الأساتذة المرتبون في السلم 10 أو حاملي الشهادات.

وقد تطلب الالتزام بمخرجات الحوار الاجتماعي القطاعي من الحكومة تعبئة أغلفة مالية مهمة إضافية لما كان مبرمج، اللي التقدير ديالها تقريبا واحد 6 مليار ديال الدرهم في سنة 2024، وهذا رغم الظرفية الاقتصادية الصعبة، وهو ما يعكس مركزية إرساء مدرسة الجودة في صلب البرنامج الحكومي.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون،

من أجل مواكبة وتتبع عملية تنزيل وأجرأة نظام أساسي جديد، تم إحداث أولا واحد اللجنة على الصعيد المركزي، وواحد اللجان على الصعيد الجهوي اللي تتشرف على مختلف التدابير ذات الصلة بهذه العملية، ففيما يخص الإجراءات ذات الطابع التدبيري يمكن لي نلخص ونعطي بعض المحاور ديال هذه الإجراءات غير باش نعطيكم فكرة على العمل اللي تم منذ صدور هذا المرسوم ديال النظام الأساسي:

- **أولا،** تم إدماج الموظفين ضمن تسمية الأطر الجديدة، طبقا للمادة 73 من النظام الأساسي، مع العمل على تحيين الأنظمة المعلوماتية الخاصة بتدبير الموارد البشرية، باش لا دخلنا ذاك التسميات الجديدة دخلنا فيها أيضا شبكة الترقية في الرتبة اللي عرفت أيضا واحد التقليص ديال عدد السنوات اللي هي مطلوبة للترقية في الرتبة؛

- **ثانيا،** تم خلال هذه الفترة صرف زيادة في الأجور والتعويضات التكميلية بشكل فعلي، فإذا تمت هذه العملية فواحد الوقت اللي يمكن لينا نعتبروه قياسي إيلا قارناه مع ما كان يجري فالماضي، حيث استفاد ما يناهز 330 ألف موظف بالقطاع من مستحقاتهم المالية نهاية شهر أبريل 2024 والبالغة 750 درهم شهريا، تمثل الشطر الأول من الزيادة العامة المحددة في 1500 درهم.

وقد تم أداء هذه المستحقات بأثر رجعي ابتداء من شهر يناير 2024، كما تم صرف التعويضات التكميلية، وتم أيضا صرف القسط الأول من التعويض عن الرتبة الثالثة في الدرجة الممتازة أي 500 درهم في يناير 2024، وسيتم صرف القسط الباقي خلال شهر يناير 2025.

وما زالت العملية متواصلة لصرف التعويض عن الأعباء الإدارية لأطر الإدارة التربوية، والهدف ديالنا يتم إما فهاذ الشهر ديال ماي أو على المؤكد يتم قبل شهر يونيو المقبل؛

- **ثالثا،** تم وضع برنامج لمعالجة بعض الملفات ويتعلق الأمر بما يلي:

1- تبسيط مسطرة ترسيم موظفي الوزارة الذين تم توظيفهم طبقا للقانون القاضي بإحداث الأكاديميات، أي كل الأطر اللي تم التوظيف ديالهم منذ 2016، تم تبسيط المساطر باش يتم واحد الترسيم ديالهم فواحد الوقت اللي هو قصير، وهذا غادي يتم أيضا الترقية ديالهم بأثر رجعي، وفتحنا المجال أمام المشاركة ديالهم في امتحانات الكفاءة المهنية برسم سنة 2023؛

2- تم أيضا اجتماع اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء خلال الفترة ما بين 6 و17 ماي اللي هي جارية للنظر في جداول الترقي بالاختيار برسم سنة 2022، وهذا أيضا غادي يساعدنا باش نسرعو بعملية الترقية، بدينا بسنة 2022 باش نواصلو فيما بعد فيما يخص الترقية لسنة 2023، وغنبداو أيضا الإعداد لتنظيم امتحانات الكفاءة المهنية برسم سنة 2023 خلال شهر شتنبر المقبل إن شاء الله، مع الشروع في إنجاز الترقية في الرتبة برسم سنة 2023 اللي غتم فيما بعد؛

3- تم أيضا تفعيل بعض الإجراءات اللي فالحقيقة لا تحتاج إلى إصدار نصوص تطبيقية أو تنظيمية، وغنذكر البعض منها:

- فتح أولا الإمكانية لأساتذة التعليم الثانوي المزاولين بمؤسسات التعليم الثانوي الإعدادي للتعبير عن رغبتهم في الإدماج في إطار أستاذ التعليم الإعدادي بناء على طلبهم؛

- فتحنا إمكانية الإدماج لبعض الأطر المشتركة المرسمين والمتمرنين المنتمين إلى الوزارة المكلفة بقطاع التربية الوطنية المزاولين لمهامهم في تاريخ العمل بالمرسوم الخاص بالنظام الأساسي؛

- تم فتح إمكانية الإدماج لبعض الفئات من الموظفين المكلفين بمهام الإدارة التربوية أو بمهام التسيير المالي والمادي والمحاسباتي ضمن بعض الأطر المنصوص عليها في النظام الأساسي؛

- تم أيضا فتح إمكانية إدماج أساتذة التكوين المهني ضمن إطار أستاذ

التعليم الثانوي التأهيلي، ويتعلق الأمر بالأساتذة اللي هوما كانو تابعين لمؤسسة التكوين في الفنادق ومؤسسة التكوين السياحي اللي رجعت تابعة للوزارة؛

- تم أيضا الشروع في معالجة بعض الوضعيات الإدارية المنصوص عليها في النظام الأساسي كمنح الأقدمية الاعتبارية لبعض الفئات؛

- تم أيضا إطلاق منصة إلكترونية من أجل إحصاء الموظفين حاملي الشهادات، لا الماستر أو ما يعادله، في إطار الإعداد لتنظيم مباراة مهنية من أجل التعيين في الدرجة الأولى من إطار أستاذ التعليم الثانوي التأهيلي، وكذا إحصاء الموظفين الحاصلين على شهادة الدكتوراه أو شهادة معترف بمعادلتها لها من أجل تنظيم المباراة الأولى لتوظيف إطار أستاذ مساعد برسم سنة 2024.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون،

فيما يتعلق بالجانب التنظيمي، فإن النظام الأساسي الجديد يحيل في عدد من مواده على مجموعة من النصوص اللازمة لتطبيقه، كما أن المستجدات التي جاء بها النظام الأساسي تستلزم بالضرورة ملاءمة مجموعة من النصوص الجاري بها العمل.

ويشتمل هذا المخطط التنظيمي على 43 نصا تنظيميا، موزعة بين مشاريع مراسيم وقرارات، وقرارات مشتركة ومقررات.

وتتعلق هذه النصوص بصفة عامة بكل الجوانب التي تهم موظفي الوزارة المكلفة بالتربية الوطنية على مستوى تنظيم مباريات التوظيف أو فيما يخص المباريات المهنية أو التكوين أو منح بعض التعويضات أو عقد اللجن الإدارية المتساوية الأعضاء أو تسوية بعض الوضعيات الإدارية أو تنظيم الحركة الانتقالية أو التحفيز وما إلى ذلك، كما تتعلق مجموعة من هذه النصوص بحكامة مؤسسات التربية والتعليم العمومي وبتفعيل أدوار الحياة المدرسية.

لقد بادرت الوزارة فور صدور النظام الأساسي إلى وضع النصوص الواجب إعدادها والشروع في تنزيلها، وفق نفس المقاربة التشاركية التي اعتمدت في التوافق على مضامين النظام الأساسي مع الشركاء الاجتماعيين، كما هو منصوص عليه في محضر اتفاق 26 دجنبر 2023، وذلك قبل عرض مشاريع هذه النصوص على المصادقة ديال السلطتين الحكوميتين المكلفتين بالوظيفة العمومية وبالمالية وقبل المصادقة فيما يخص المراسيم في المجلس الحكومي.

وقد تم إلى حد الآن المصادقة على 14 مشروع نص، كما توجد 5 مشاريع نصوص تنظيمية أخرى في طور المصادقة من لدن الوزارات المعنية.

وبالموازاة مع ذلك، فقد تم إعداد الصيغة الأولية لخمس مشاريع نصوص وإحالتها على الشركاء الاجتماعيين للوزارات وللوزارة لإبداء الرأي.

وفي إطار الملاءمة مع مقتضيات النظام الأساسي لموظفي الوزارة المكلفة بالتربية الوطنية، فإن الوزارة بصدد الاشتغال على 19 مشروع نص تنظيمي تتعلق أساسا بجوانب أخرى لتدبير المسار المهني لموظفي الوزارة والتكوين والحياة المدرسية، إذن تقريبا غير باش نلخص هناك تقريبا خصنا واحد 43 نص تنظيمي، يمكن لنا نعتبرو بأن اليوم كاين واحد النص ديالهم تقريبا إما تمت المصادقة عليه أو هو الآن في الطريق باش يتم المصادقة عليه، ويبقى تقريبا واحد النص ديال النصوص اللي احنا كنشتغلو عليها باش يتم التنزيل ديالها خلال الأسابيع القليلة المقبلة إن شاء الله.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون،

فضلا عن التدابير التي أشرت إليها سابقا، تحرص الوزارة على تنزيل وأجرأة باقي مخرجات اتفاق 10 و26 دجنبر 2023، ولاسيما من خلال التدابير التالية:

- **أولا،** العمل على تنظيم الحركات الانتقالية مع احتساب الأقدمية الاعتبارية المخولة للمتصرفين التربويين خريجي المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين فوج 2022 والمحددة في سنة واحدة، وذلك بالنسبة للحركة الانتقالية الخاصة بأطر الإدارة التربوية لسنة 2024، والوزارة في طور إعداد قرار تنظيمي بشأن كيفية إجراء الحركات الانتقالية قصد تطبيقه انطلاقا من الموسم الدراسي المقبل؛

- **ثانيا،** فتح ورش معالجة وضعية نساء ورجال التعليم العاملين بالمناطق الصعبة والنائية، ولاسيما دراسة إمكانيات توفير سكنيات لفائدتهم داخل المؤسسات التعليمية المعنية، بتعاون مع مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين، حيث تم إطلاق دراسة ميدانية، تروم رصد الحاجيات في هذا المجال واقتراح الصيغة المثلى للاستجابة له؛

- **ثالثا،** إرساء اللجنة الدائمة لتجديد وملاءمة المناهج والبرامج وتنصيب أعضائها بتاريخ 27 فبراير 2024، وهو ما سيفسح المجال للانكباب على دراسة النقطة المتعلقة بتحديد مدة التدريس الأسبوعية لأطر التدريس.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون،

لقد عبرت الحكومة عن إرادتها القوية في تحسين ظروف اشتغال الأسرة التعليمية وحفظ كرامتها ورد الاعتبار لمهنة التدريس، وإننا نطلع إلى أن تشكل مخرجات الحوار الاجتماعي القطاعي حافزا حقيقيا للفاعلين التربويين من أجل مواصلة الانخراط في مجهود الإصلاح واستكمال تنزيله، مما يرقى إلى مستوى رهانات تحقيق مدرسة عمومية منصفة وعادلة وذات جودة للجميع.

وأود أن أغتنم هذه المناسبة، من أجل التنويه مرة أخرى بالمقاربة التشاركية والتشاورية الناجعة مع النقابات التعليمية الأكثر تمثيلية، كما أود أن أشيد بالمجهودات التي بذلتها السلطات الحكومية المعنية من أجل التنزيل الأمثل للنظام الأساسي الجديد، وهي فرصة لاستحضار الدعم الذي تقدمه

مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين، في إطار عنايتها الموصولة بنساء ورجال التعليم.

ونعتبر هاته الأجواء الإيجابية التي تلتقي فيها إرادة مختلف الفاعلين والشركاء لدعم وحفز مواكبة الفاعل التربوي عاملا من العوامل التي ستساعد على نجاح الإصلاح التربوي وعلى استعادة ثقة الأسر في المدرسة العمومية والاستجابة لتطلعات المواطنات والمواطنين في مدرسة عمومية ذات جودة للجميع.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن في إطار التعقيبات على جواب السيد الوزير، أعطي الكلمة في البداية للفريق الحركي.

تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

من باب موضوع المعارضة المسؤولة، كان اليوم بودنا أن نناقشكم فيما تبقى من تنزيل خارطة الطريق التي رسمتها الحكومة منذ أكتوبر 2021، ولكن بعد مرور نصف الولاية لم نسجل ما يبرر ذلك، فثلاثون شهرا بأكملها عنوانها الاحتقان والانحباس ومحاولة إصلاح الإصلاح، فالحكومة جمدت القانون الإطار للتربية والتكوين والبحث العلمي بعد تجاوز سقف 3 سنوات المقررة لتنزيل كل نصوصه التنظيمية، وبدون أي اجتماع للجنة تتبع التنزيل، التي يترأسها السيد رئيس الحكومة، في مقابل حصر الحكومة كل جهودها في حوار قطاعي مغلق، أنتج نظاما أساسيا تحت الضغط والاحتقان، الذي عمقته الوعود الانتخابية لأحزاب الحكومة، والتي لم تر النور حتى اليوم.

نظام أساسي تغير جلده أكثر من مرة على إيقاع احتقان غير مسبوق في قطاع التعليم، كلف خسارة 3 أشهر من الزمن المدرسي، وخلق شرخا كبيرا بين فئات رجال ونساء التعليم وبينهم وبين وعود الإصلاح.

السيد الوزير المحترم،

ما يؤكد هذه الحقائق الثابتة هو أننا اليوم، وبعد أشهر على صدور النظام الأساسي في صيغته الأخيرة، لازلت الحكومة تبحث عن صيغة لتنزيل مختلف مضامينه، ما عدا صرف جزء من الزيادات الموعودة بعد شهر من الانتظار.

السيد الوزير المحترم،

إسهاما منا في إعادة إصلاح المنظومة إلى سكته الصحيحة، ندعوكم ومن خلالكم الحكومة إلى التعجيل بإخراج النصوص التنظيمية للقانون الإطار، والبالغة 16 نصا تنظيميا، كما ندعوكم إلى تصحيح وضعية الموقوفين وسحب العقوبات المتخذة في حق المضربين والمضربات لوقف الاحتقان وخلق مناخ للسلم الاجتماعي بهذا القطاع الاستراتيجي.

ندعوكم كذلك إلى تفعيل الرسالة الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، وبنود القانون الإطار بتحويل التعليم الأولي إلى سلك من أسلاك المنظومة، بدل مواصلة تفويض هذا التعليم الأساسي بالوكالة لعدة جمعيات وحرمان الآلاف..

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد مولاي المصطفى العلوي الإسماعيلي:

السيد الوزير المحترم،

تفضلتم مشكورين بجواب تضمن جملة من التوضيحات المهمة، ونعتبر هدف تنزيل التوجيهات الملكية السامية وكذلك للنموذج التنموي الجديد وكذلك للبرنامج الحكومي.

ولا يسعني إلا أن أهنئكم على اشتغالكم بمنهجية الإصلاح وكذلك على إصراركم المتواصل لرد الاعتبار للمدرسة العمومية.

عمل كبير تقومون به لفائدة نساء ورجال التعليم وفق مقاربة تشاورية وتشاركية بناءة مع المركزيات النقابية، توج بإخراج النظام الأساسي الخاص لموظفي وزارة التربية الوطنية، الذي أنهى بشكل لا رجعة فيه نظام التعاقد ووفر إطار واحدا موحدا للشغيلة التعليمية، مكنها من تسوية وضعيتها الإدارية والمالية، عبر زيادة غير مسبوقة في الأجر لفائدتها، وهذا كله يحسب لهذه الحكومة ولكم السيد الوزير، ناضلت الشغيلة التعليمية لعقود من أجل تحقيقها.

لكي أكون دقيقا معكم، السيد الوزير، أعتبر أن تسريع تنزيل التدابير والإجراءات المتعلقة بالنظام الأساسي الخاص بموظفي قطاع التربية الوطنية أولوية قصوى لتدبيركم لهذا القطاع الاستراتيجي، حيث عملتم مشكورين على إصدار جملة من القوانين والمراسيم والتي بدون شك ستشكل مدخلا مهما للنهوض والارتقاء بالمدرسة العمومية لإرجاع الثقة في قدرتها على التكوين الأمثل لبناتنا وأبنائنا التلاميذ، من خلال تنمية مهاراتهم وقدراتهم التعليمية، والنهوض بالبعد الاجتماعي لموظفي هذا القطاع الحيوي، تسعى في ذلك لكسب رهان الدولة الاجتماعية الحاضنة لكل المغاربة.

مقتنعون ومتفائلون بمنهجية الإصلاح الذي التي تشتغلون عليها السيد الوزير المحترم، حيث قطعتم مع التردد ومع الحلول الترقيعية التي أغرقت المدرسة المغربية والنظام التعليمي بشكل عام، لذلك فمصلحة الوطن والمغاربة تقتضي الجدية في التعامل مع هذا الورش الإصلاحي، بعيدا عن المزايدات السياسية والنقاشات العقيمة التي أهدرت فرصا حقيقية للنهوض بمنظومتي التربية والتعليم.

ونحن كلنا ثقة فيكم وفي عمل الحكومة للقطع مع الارتجالية وسوء تدبير هذا الملف الذي عمر طويلا، دون أن يحقق مكاسب حقيقية لأسرة التعليم وللمنظومة ككل.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد السالك الموساوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

شكرا على عرضكم القيم.

صحيح، السيد الوزير، أنكم بذلتم مجهودا كبيرا ومحمودا لإخراج هذا المشروع إلى حيز الوجود، الذي وصفتموه بالوحد والمحفز والمنصف، لكن اليوم ونحن في سياق التعديل والتنزيل لمقتضياته يجب إنصاف أساتذة التعليم السلك الإعدادي والابتدائي، ولا يمكن الحديث عن الانصاف ما لم يتم الطي النهائي لملف المتعاقدين وإدراجهم في نظام الوظيفة العمومية أو السير إلى مسار ما قامت به وزارة الصحة، واعتماد قانون خاص يحدد الوظيفة التعليمية وإعادة النظر في شروط ولوج المسالك الهيئة التربوية، سواء المفتشين والتوجيه أو التخطيط التربوي، وهو الأمر الذي نرى أنه كفيل بتحسين الوضاع المهنية والمادية والاجتماعية لنساء ورجال التعليم، وكذلك اتخاذ إجراءات كفيلة بإعادة الاعتبار للمدرسة العمومية.

وفي الختام، السيد الوزير، نسجل في الفريق الاشتراكي ضرورة إيقاف مسلسل التوقيفات والاقتطاعات في صفوف الأساتذة، حيث أننا على يقين أن نجاح إصلاح التعليم ببلادنا رهين بانخراطهم في هذا الورش، وهو ما يستوجب استمرار حلقات الحوار من أجل تجويد النظام الأساسي المرتبط بهم، قصد وقف الإضرابات التي تعرفها شوارع المملكة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد حسن شميس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

نثمن عاليا المجهودات الكبيرة والجبارة التي قامت بها الحكومة عامة وقمتم بها كقطاع وصي خاصة من أجل تحسين ظروف اشتغال رجال ونساء التعليم، والتي توجت بالمصادقة على النظام الأساسي الخاص بموظفي الوزارة المكلفة بالتربية الوطنية من طرف المجلس الحكومي المنعقد بتاريخ 15 فبراير 2024، رغم ما أثير حوله من نقاش وإضرابات، لكن وفي النهاية، الغيرة الوطنية والمصلحة العامة لدى الحكومة والأساتذة والنقابات وكل الشركاء انتصرت.

إذن هذا النظام الأساسي لم يأت وفق تصور حكومي أحادي، بل كان نتاج مقاربة تشاورية في إطار الحوار الاجتماعي وثمرة من حوار مسؤول بين الحكومة وباقي الأطراف المعنية، مما أثمر نتيجة جد هامة بالإضافة إلى الزيادة الهامة في الأجور التي أقرتها الحكومة لفائدة شغيلة قطاع التعليم والتي شرعوا في الاستفادة من الشطر الأول منها ابتداء من نهاية شهر أبريل المنصرم.

السيد الوزير المحترم،

إن المصادقة على النظام الأساسي الخاص بموظفي الوزارة المكلفة بالتربية الوطنية شكل لحظة تاريخية بامتياز ومنعطفا تاريخيا في مسار حفظ كرامة نساء ورجال التعليم وتحسين ظروف اشتغال فئة تعتبر من بين أهم الركائز التي يعول عليها في بناء مغرب الغد وبناء شباب وبنات المستقبل وحسم بشكل نهائي في هشاشة الوضعية الإدارية والمالية للشغيلة التعليمية وتشتت هيئاتها ومطالبها الفئوية، لكن تحقيق النتائج المتوخاة من هذا النظام الأساسي الجديد لن يتأتى دون التنزيل السليم والتتبع المنتظم للعمليات المرتبطة بتطبيق هذا النظام، وهو ما كشفتم عنه السيد الوزير في جوابكم اليوم، والذي نتمنى أن تسيروا في اتجاه تنزيل جميع المقتضيات المتعلقة بهذا النظام وباقي مخرجات الحوار.

السيد الوزير المحترم،

نحن واعون كل الوعي بجسامة وثقل المسؤولية الملقاة على عاتقكم في هذا الإطار، والتي تستوجب تضافر الجهود لأجل إصلاح المدرسة العمومية وتجويد التعلمات ومواجهة الإرث الثقيل من التعثرات التي ورثتها الحكومة الحالية.

ونثمن، في هذا الإطار، المقاربة التي تعتمدونها في مواكبة وتتبع تنزيل هذا النظام الأساسي، لاسيما اللجنة المركزية واللجان الجهوية التي أعددتموها لهذا الغرض وهي اللجان التي نتمنى أن تمنحونها تحت رقابتكم صلاحيات واسعة لتسريع تنزيل هذا النظام.

وبنفس العزيمة نتمنى أن تسرعوا بالنصوص التطبيقية وإصدارها في أقرب وقت من أجل تفادي هدر زمن الإصلاح.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

إذن الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد خليهن الكرش:

شكرا السيد الرئيس.

على سلامتك السيد الوزير بطيت ما جيتنا للمجلس.

السيد الوزير،

لابد في البداية ونحن نتحدث عن تنزيل النظام الأساسي الجديد أن نطرح مجددا موضوع الاساتذة الموقوفين الذين تجاوزوا اليوم 4 أشهر دون التوصل بأجورهم "وقطع الأعناق ولا قطع الأرزاق" السيد الوزير، وتم عرضهم على المجالس التأديبية، لا لشيء سوى لخوضهم الإضراب، وهو حق يضمنه الدستور والمواثيق الدولية، ونجدد اليوم مطالبتنا بإرجاع كل الموقوفين إلى عملهم من أجل تصفية المناخ الاجتماعي بالقطاع ومن أجل خلق تعبئة حقيقية حول إصلاح منظومتنا التربوية وانخراط الجميع، كل من موقعه، في إعادة الاعتبار للمدرسة العمومية، باعتبارها الضامن للتماسك المجتمعي والرافعة الأساسية للتنمية في بلادنا.

السيد الوزير،

لقد تمت صياغة النظام الأساسي الجديد بعد أزمة غير مسبوقة في القطاع وبعد مفاوضات شاقة، خاضتها معكم النقابات التعليمية وفي مقدمتها النقابة الوطنية للتعليم المنضوية تحت لواء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، لكن اليوم وبعد مرور أزيد من شهرين على صدور هذا النظام الأساسي في الجريدة الرسمية، مازالت المراسيم والقرارات لم تر النور لحدود الآن من أجل تنزيله وتفعيل مضامينه، خاصة تلك المستعجلة المرتبطة بملفات آنية وبالتزامات زمنية محددة، مثل قرار ترسيم الأساتذة الذين يرهن بدوره الامتحان المهني لسنة 2023 وقرار الترقية بالشهادات والقرار المتعلق بالأساتذة الباحثين وقرار تغيير الإطار لمستشاري التوجيه والتخطيط وغيرها من القرارات التي تم تحضير مشاريع بعضها والبعض الآخر مازال لم يتم الاشتغال عليه، دون الحديث عن المراسيم المتعلقة بمراكز التكوين كمرسوم مؤسسة التعليم العمومي.

كما نود إثارة الانتباه إلى أنه طيلة هذه الفترة ومنذ صدور النظام الأساسي الجديد، لم ينعقد سوى اجتماعا وحيدا يتيما مع النقابات التعليمية حول موضوع "تنزيل مضامين النظام الأساسي".

السيد الوزير،

لعل أهم خلاصات، الحراك التعليمي الذي عرفته بلادنا هو ضرورة تنفيذ الالتزامات وإشراك ممثلي الشغيلة التعليمية في كل القرارات كشرط أساسي لبناء الثقة وإعادة المصداقية لمؤسسات الحوار الاجتماعي وخلق التعبئة الضرورية حول المدرسة العمومية والتي لا يمكن أن تتحقق إلا عبر ضمان حقوق الفاعلين الأساسيين من داخلها.

وفي هذا الباب، نؤكد السيد الوزير على أول من يستقبل التلميذ بالمدرسة العمومية هم المربيات والمربين، وللأسف هذه الفئة لا زالت خارج المنظومة الإدارية للوزارة، في الوقت الذي تشكل النواة الأولى أو اللبنة الأولى والأساسية للتعليم العمومي وجزء أساسي لا يمكن فصلها عن هذه المنظومة، إذ وجب إدماجهم بشكل فوري في أسلاك الوظيفة العمومية، لما سجلته تجربة التعاقد مع الجمعيات من آثار سلبية على الوضع الاجتماعي والمهني لهذه الفئة كالضبابية في وضعهم الإداري والتأخر الدائم في مستحقاتهم المالية، ولخير دليل على ذلك ما تعانيه هذه الفئة بكل من تارودانت وجهة العيون-بوجدور.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت.

المستشار السيد خليهن الكرش:

شكر السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد ميلود معصيد:

السيد الوزير،

في الفريق ديال الاتحاد المغربي للشغل كنعززو وكنفتخرو بالمجهود وبالانخراط الجاد والمسؤول اللي قامت به الجامعة الوطنية للتعليم المنضوية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل، أولا في الإعداد وروح وطنية عالية والدفاع عن المدرسة العمومية من أجل إخراج هاذ النظام الأساسي اللي بغيناه يكون مدخل من مداخل الإصلاح لرد الاعتبار لنساء ورجال التعليم ولرد الاعتبار للمدرسة العمومية.

كنعتقدو بأنه ما يمكنش يكون شي تنزيل سليم اليوم لهاذ النظام الأساسي في ظل الأجواء المشحونة وفي ظل مناخ تربوي غير سليم، وبالتالي لابد من طي هذا الملف بشكل نهائي، وبغينا أجوبة حقيقية ما كيجاوبنا حتى واحد على هاذ الملف ديال الموقوفات والموقوفين.

هذه نقطة سوداء في جبيننا جميعا، ولا طعم للحوار، لا القطاعي ولا الحوار المركزي الذي وقعناه مع السيد رئيس الحكومة في ظل هذه الأجواء اللي كتمس المصير المجهول ديال هاذ الموقوفات والموقوفين.

كيصعاب علينا اليوم، السيد الوزير المحترم، كفريق ديال الاتحاد المغربي للشغل نخوضو معك في نقاش ديال التدابير وديال المقتضيات ديال التنزيل ديال هاذ النظام الأساسي اللي احنا دافعنا عليه ورافعنا عليه واللي احنا جزء منه، ولكن الضرورة يستحيل في نظرنا أنه يكون شي نظام أساسي وتكون أجواء تربوية، خصوصا اليوم احنا في نهاية الموسم الدراسي لابد من الطي النهائي لهذا الملف هذا.

في الاتحاد المغربي للشغل وكقيادة اليوم تحملنا مسؤولياتنا ووقعت الرسالة نيابة عن الأمين العام للسيد رئيس الحكومة باش نطويو هذا الملف

عشية فاتح ماي وعشية الاتفاق، وبالضرورة اليوم كنتألمو.. خدمنا بشكل مشترك على بلورة واحد المنتوج اللي هو راقي على مستوى التربوي وعلى المستوى المالي، وباقي هذه النقطة اللي كتمس نساء ورجال التعليم.

كنطلب منك كأب للجميع، هاذو اولادنا، هاذو بناتنا، وقع ما وقع في سياق معين لابد من طي هذا الملف.

اليوم، ماشي ما بغيناش نتناقشو معك في هاذي، هذا تضامن منا كفريق ديال الاتحاد المغربي للشغل مع الموقوفات والموقوفين، هذا ليس بهروب إلى الأمام، هذا ليس أنه ما غنتحملوش مسؤوليتنا السياسية تجاه نساء ورجال التعليم، ملفنا جاهز غادي نترافعو عليه، غادي نسلموه لك في آخر الحصة، ولكن بالضرورة اليوم كنتألمو جميعا خصوصا كقيادة ديال الاتحاد المغربي للشغل أن أبناء اللي هوما على كل حال في سياق معين لابد باش نطويو هاذ الملف السيد الوزير، واحنا في نهاية الموسم الدراسي باش نستقبلو الموسم الدراسي التربوي في أجواء تربوية سليمة خدمة للمدرسة العمومية وخدمة لأبناء الشعب المغربي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

إذن السيد الوزير لكم الحق في الرد فيما تبقى من وقت.

تفضلوا.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

شكرا لكل المتدخلين.

في الحقيقة أنا بغيت نأكد مرة أخرى بأن راه احنا تنعتبرو بأن تنزيل خارطة الطريق راه مرتبط بطبيعة الحال بتحسين ظروف العمل وتحسين أيضا إطار ديال الوضعية ديال رجال ونساء التعليم، وهاذ المدخل راه مدخل نعتبروه أساسي، وتنعتبرو بأن النظام الأساسي اللي تم الاتفاق عليه، وصادق عليه من طرف الحكومة في فبراير راه واللي تم في الحقيقة اخذينا واحد الوقت كافي من بعد المصادقة على الاتفاق اللي كان في دجنبر باش يوقع، يكون واحد النظام أساسي اللي هو يتم عليه التوافق مع النقابات اللي هي أكثر تمثيلية، واعتبرنا بأن هذا النظام الأساسي بطبيعة الحال فيه جانب اللي هو عنده علاقة بالدخل ديال رجال ونساء التعليم، وهذا كان ضروري نظرا لكل تجميد الرتب ديالهم خلال واحد العدد ديال السنوات ولكن فيه أيضا..

السيد رئيس الجلسة:

الوقت السيد الوزير، راه.. نخليوه؟

تفضل واحد الدقيقة، ياالاه، تفضلو السيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

السيد الرئيس،

راه ما كملتش الوقت ديال 20 دقيقة اللي كانت معطية لي فالتقديم الأول.

أنا بغيتو نوقف نوقف، اللي..

السيد رئيس الجلسة:

في حدود 2 دقايق نزيدوها لك.

تفضلوا.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

أنا أولا، أنا باش نقول بأن هاذ التنزيل ديال النظام الأساسي احنا اخذيناه بجدية، ومازال تنشتغلو بواحد المنهجية تشاركية مع الشركاء الاجتماعيين، باش يتم كل ما يمكن التوافق على مشاريع، لا المراسيم ولا القرارات اللي هي تتهمهم.

بغيت نرجع لواحد النقطة اللي أنتوما شرتيو لها حول هاذ الوضعية ديال الموقوفين:

أولا، هاذ الموقوفين راه ماشي موقوفين حيث كان دارو الإضراب، موقوفين حيث كانت ممارسات وسلوكات اللي هي كتمس بحرمة المؤسسات، كتمس الحرية ديال التلاميذ فالمدرسة، فالتمدرس ديالهم، وهذا من الدور ديال الإدارة أيضا، والدور ديال الوزارة باش فنفس الوقت يكون التوازن، الدفاع على حقوق رجال ونساء التعليم، وفي نفس الوقت الدفاع على حقوق التلاميذ فالمدرسة.

هاذ الملفات ديال الموقوفين، تم أولا، اجتماعات على صعيد لجن جهوية اللي اخذات واحد العدد ديال القرارات، واللي واحد العدد - يمكن نقولكم - أكثر من الثلثين ديال الناس اللي كانو موقوفين راه رجعو للخدمة ديالهم واخذاو الراتب ديالهم منذ البداية.

بقاو واحد الجزء اللي هو أقل من 200، غير باش نعطيو الأرقام أيضا باش نوضحو شنو هو، علاش كنذكرو؟ اللي هو تم العرض ديالهم على المجالس التأديبية، اللي بدات الاجتماعات ديالها الجمعة الماضية، وغتجتمع خلال هاذ الأسبوع.

أنا اللي بغيت نأكد المجالس التأديبية أولا، راه عندها استقلالية باش تاخذ اسميتو.. راه كل الضمانات القانونية متوفرة، احنا ماداخلينش فواحد العملية ديال خصنا نخرجو ببعض النتائج، ولازم نخرجو بواحد العدد ديال الموقوفين، احنا ماعندناش أرقام اللي هي حددناها، احنا تنعتبرو هاذ المجالس اللي هي مجالس قانونية، غتنعقد الاجتماعات ديالها، غتاخذ القرارات ديالها، اللي هو مهم هو يكون زعماكين يتم هاذ الشي بالإنصاف الضروري، العدالة، ناخذو بعين الاعتبار كل ملف على حدة، اشنو هي الوضعية ديال هاذ الملفات.

ونتمناو باش نخرجو، احنا ماعندنا رغبة باش ندخلو فواحد المسلسل ديال الاحتقان داخل المنظومة، ولكن كنعتبرو بأن هناك القوانين والمساطر اللي هي تضمنها أسميتو.. نحترموها، ونخليو العمل لهاذ اللجن الثنائية اللي غتنعقد، اللي هي بدات الاجتماعات ديالها باش تاخذ القرارات المناسبة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن ننتقل معكم السيد الوزير، دائما إلى سؤال حول "فضاءات القرب الرياضية" لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد جمال الوردي:

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير،

ما هي التدابير والإجراءات اللازمة التي ستقومون بها من أجل تعميم فضاءات القرب الرياضية بالمناطق الجبلية والقروية النائية المستهدفة ببلادنا ؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن نعود إليكم، السيد الوزير، للجواب على هذا السؤال.

تفضلوا.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

أولا، بغيت نأكد على الأهمية ديال هاذ فضاءات القرب أو تجهيزات القرب فيما يخص الرياضة والاستفادة منها من أكبر عدد ديال المستفيدين.

ومن طبيعة الحال هناك واحد، إذا بغينا ندخلو فالموضوع ديال العدالة المجالية، هذا تيعني بأن خصنا نوسعو المجال ديال هاذ البرامج ديال ملاعب القرب، احنا كان واحد البرنامج اللي هو كانت انخرطت فيه الوزارة فيه 800 ملعب القرب، وكان في بداية هاذ الحكومة كان مازال ما بديناش فالعمل فيه.

هاذ البرنامج فالحقيقة تم التوسيع ديالو، أنا غير باش نعطيكم بعض الأرقام فآخر سنة 2023 كنا وصلنا لتقريبا، اللي هو كان مبرمج، 1850 ملعب قرب، واليوم إلى حد الآن كان تم إضافة 564 ملعب قرب إضافي، أي عندنا واحد البرنامج اللي هو فيه 2420 ملعب قرب اللي هو برنامج مهم، واللي فالحقيقة بدينا فالتنزيل ديالو بواحد الوتيرة اللي هي وتيرة جد مهمة، احنا تنخصصو الآن تقريبا واحد 500 مليون درهم سنويا لملاعب القرب، لحد الآن أنجزنا 500 اللي هي جاهزة، هناك واحد 1000 اللي هي تحت إما الدراسة، إما الأشغال غادي تبدا هاذ السنة، وهناك 1000 أخرى اللي هي مبرمجة السنة المقبلة.

هذا تيبين الاهتمام اللي كاين بهاذ ملاعب القرب في إطار -أنا تنأكد- هناك إطار ديال الشراكة مع الجماعات الترابية ومع عدد ديال الشركاء الآخرين.

وبغيت بهاذ المناسبة أيضا، نأكد بالأهمية اللي تنعطيو لتدبير هاذ ملاعب القرب، لا فيما يخص الصيانة وفيما يخص التدبير ديالهم، إيلا بغينا أيضا نجعلوهم فضاء تيمكن لنا نسجلو واحد العدد ديال المستفيدين من هاذ ملاعب القرب يكون أكبر إيلا ممكن.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد المستشار، في إطار التعقيب تفضلوا.

المستشار السيد جمال الوردي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

لا يسعنا في البداية إلا أن ننوه بالعمل الكبير الذي تقومون به على رأس هذا القطاع، الذي يكتسي أهمية قصوى.

هذه الفضاءات مكان لممارسة مختلف الأنشطة الرياضية وصقل المواهب وبناء شخصية للممارسين لها، وفي خضم هذا النقاش الإيجابي السائد اليوم حول الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة وما تحقق خلالها من إنجازات في هذا المجال، لا يسعنا إلا أن نشيد فيها بالعمل الجبار الذي نظم في قطاع الرياضة، وهذه مناسبة أيضا لكي نهنئ فيها السيد رئيس الجامعة الملكية لكرة القدم على الإنجازات التاريخية والمتواصلة، كان آخرها فوز المنتخب المغربي بلقب الأمم الإفريقية لكرة الصالة للمرة الثانية على التوالي، وهي دينامية اقتصادية، ثقافية واجتماعية تعيشها المملكة المغربية في السنين الأخيرة، مكنها من تبوء الريادة على المستوى القاري ونالت احترام وإعجاب المجتمع الدولي.

السيد الوزير المحترم،

إن تعميم فضاءات القرب الرياضية بالمناطق الجبلية والقروية النائية أصبحت ضرورة ملحة على مستوى جهة الرباط- سلا- القنيطرة، وأخص بالذكر إقليم الخميسات وسيدي قاسم وسيدي سليمان، والذي يتوفر على كل الإمكانيات لإنشاء وتأهيل هذه المرافق قصد احتواء الشباب واحتضانهم خصوصا العاطلين منهم، فهي تبقى أنسب مكان للتكوين، مثمنين المجهودات المبذولة من طرفكم مواصلة إنجاز ملاعب القرب بالعالم القروي، لما لها من انعكاسات إيجابية على الجانب الاجتماعي والثقافي والتنموي.

لكن، لا تزال مجموعة من ملاعب القرب التي تم إحداثها ببعض الجماعات القروية على صعيد الجهة غير مؤهلة بالشكل المطلوب، وذلك عبر استثمار البنية التحتية المتوفرة بالعالم القروي من ثانويات ومدارس جماعاتية واستثمار الحياة المدرسية في شقها الرياضي وتكريس السياسات الالتقائية بين القطاعات الحكومية والمؤسسات المنتخبة والمجتمع المدني، ولكننا وكلنا ثقة بأنكم ستنجحون في تطويرها وتأهيلها وتعميمها على باقي الجماعات التي تزخر بالطاقات الشابة الطموحة للعب كرة القدم على وجه الخصوص.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، الرد؟

إذن ننتقل إلى السؤال التاسع حول "الجودة بالمدرسة العمومية"، وأعطي الكلمة لأحد المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلوا السي السيبة.

المستشار السيد عبد الاله السيبة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عن تحقيق الجودة بالمدرسة العمومية، نسائلكم السيد الوزير؟

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيد الوزير للجواب على هذا السؤال.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

بغيت نأكد أولا أن خارطة الطريق كلها مبنية على جودة المدرسة العمومية، وهذا اللي جعلنا باش في واحد العدد ديال الإجراءات اللي هي غادية فهاذ الاتجاه:

الإجراء الأول اللي هو أساسي هو الإجراء اللي عنده علاقة بالتعليم الأولي.

التعليم الأولي احنا في إطار توسيع هاذ التعليم الأولي ولكن بالجودة المطلوبة، واحنا فإطار تنشتغلو مع الجمعيات والمؤسسات اللي هي تتدبر مباشرة باتفاق مع الوزارة هاذ المرفق وباحترام الجودة، واحنا تنشتغلو على المربيات على تكوين المربيات، تنشتغلو على انتقاء أيضا هاذ الجمعيات، فيها الجمعيات اللي هي جادة وفيها جمعيات اللي مازال خصنا المواكبة ديالها وفيها جمعيات اللي هي ما عندها ما دير فهاذ القطاع.

وهناك جانب ثاني اللي هو أيضا جانب ديال تمكين التلاميذ من التعلمات الأساس، وهاذ الشي علاش مشينا فاتجاه ديال التجربة ديال مدرسة - رياضة، وهذا اللي جعلنا باش الآن نوسعو هاذ التجربة فالدخول المدرسي المقبل، وغادي يكون 2000 مؤسسة مدرسية جديدة، اللي هي فهاذ الاتجاه، واللي هي اعطات نتائج إيجابية لحد الآن، واللي تتبين بأن عندها واحد الأثر جد، جد مهم.

بطبيعة الحال، في نفس الوقت تنشتغلو على محاور أخرى اللي هي محاور عندها علاقة مع الأستاذ، واللي عندها علاقة مع التكوين ديال هاذ الأستاذ، مع الظروف ديال العمل ديالو، مع المواكبة ديالو، وأيضا نقط اللي هي عندها علاقة مع المؤسسات التعليمية، واللي أيضا بغيناها واحد الفضاء اللي يستقبل التلاميذ فظروف اللي هي حسنة وآمنة، وفي نفس الوقت يخلق الجو المناسب من خلال مشروع المؤسسة المندمجة.

وهاذ المجهودات كلها هي اللي غادية في اتجاه باش تضمن لنا الجودة ديال التعليم العمومي، إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار المحترم للتعقيب، تفضلوا.

المستشار السيد عبد الإله السيبة:

السيد الرئيس،

شكرا السيد الوزير على تفاعلكم الإيجابي مع سؤالنا، إلا أننا نرى من داخل فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، أنه بالرغم من أن منظومة التربية والتعليم حققت خلال السنوات الأخيرة تحسنا كبيرا على مستوى التعليم الابتدائي، من خلال شبه تعميم ولوج الأطفال في سن التمدرس إلى التعليم الابتدائي، إلا أن مؤشرات الجودة، كما تؤكد مجموعة من التقارير الرسمية مازالت لم تتحسن بعد.

إذ لازالت المدرسة العمومية تتعرض لكثير من الانتقادات، بل أصبحت في قلب نقاش مجتمعي يشكك في مدى قدرتها على تجاوز التحديات، وذلك بالنظر إلى ما أصبح يعرفه مستوى التلاميذ والتلميذات من ضعف كبير، الكل متفق على أن التحدي الأكبر الذي يواجه مدارسنا العمومية اليوم هو تحدي الجودة، ونعتقد أن مدخلها الأساس هو التكوين الصلب لرجال ونساء التعليم، وذلك عبر جعل التكوين الأساسي إلزاميا لولوج المهن التربوية وممرا ضروريا لمزاولتها، مع تمتع هؤلاء بحقهم الدائم في التكوين المستمر الذي يعتبر حقا أساسيا من الحقوق المهنية.

وهنا ننوه بهذه المناسبة، بمجهودات وزارتكم المبذولة على مستوى إعداد وتنفيذ برنامج تكوين أساتذة وأستاذات التعليم عبر مواصلة تنزيل الاستراتيجية الوطنية للتكوين المستمر.

كما لا يستقيم الحديث عن الجودة بدون الاهتمام والنهوض بالتعليم الأولي الذي يعتبر حجر الزاوية في اكتساب الطفل الكفايات المبكرة، وخاصة المهارات في القراءة والكتابة، وما لذلك من تأثير إيجابي لاحق في تعلمات التلاميذ خلال مسارهم الدراسي.

ورغم الخطوات المتميزة المهمة التي قامت بها الوزارة في مسار تحقيق الارتقاء بوضعية التعليم الأولي عبر تنفيذ البرنامج الوطني لتطوير التعليم الأولي، إلا أن الأمر يتطلب المزيد من الجهود للرفع من مستوى جودة الكفايات لدى التلاميذ عن طريق تعميمه وتوفير الظروف المناسبة لإنجاح مبادرة إدماجه في التعليم الابتدائي، بما في ذلك ضمان حقوق المربيات والمربيين وتوفير الفضاءات والتجهيزات الملائمة لخصوصية التعليم الأولي.

ونود التأكيد مرة أخرى، كما هو الأمر في جميع المناسبات، أن المدخل الجوهري للنهوض بجودة المدرسة العمومية والرفع من مردوديتها هو إعادة الاعتبار للأسرة التعليمية، كما أننا نعتبر أن تفعيل كل الإجراءات المتعلقة

بالرفع من جودة مكتسبات التلاميذ رهين بالانخراط الجماعي لكل الأطراف المعنية، ولاسيما شغيلة القطاع التي لابد من اعتبارها وعلى الدوام شريك حقيقي في الإصلاح، وذلك عن طريق الحرص على التشاور الدائم مع الهيئات النقابية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير ؟

إذن نمر معكم السيد الوزير إلى آخر سؤال موجه إليكم في هذه الجلسة يتعلق بـ "الاحتقان بقطاع التعليم".

أعطي الكلمة للسيد المستشار السي خالد السطي، تفضلوا.

المستشار السيد خالد السطي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران المحترمان،

السادة المستشارين المحترمون،

السيد الوزير، استمعنا للمعطيات اللي اعطيتي في النظام الأساسي وما إلى ذلك، هاذ الشي مزيان.

صراحة، كاين إيجابيات ثماها، ولكن، السيد الوزير، يوم 6 فبراير هنا فهاذ القبة المحترمة حذرناكم، السيد الوزير، من قضية الأساتذة الموقوفون، وقلنا لكم أودي هاذ الملف ديال الأساتذة الموقوفون غادي يخسر الفرحة ديال رجال ونساء التعليم إيلا كانو فرحانين، لأن حتى النظام الأساسي راه فيه فئات كثيرة يمكن يجي وقت آخر ونهضرو فيها من المتضررين.

لذلك، السيد الوزير، هاذ الأساتذة الموقوفون هم أستاذة مارسو النضال، مارسو حقهم الدستوري والطبيعي في ظل الحريات، في ظل ما تمتع به بلادنا.

لكن أنتم، السيد الوزير، لفقتو لهم ملفات، ملفات ملفقة أقول (copier-coller) حتى المراسلة اللي مشات للأساتذة تقريبا نفسها، في ربوع المملكة، بمعنى كاين شي حاجة تدبر أو دبرت في ليل.

وهذا، السيد الوزير، غير مقبول في ظل ما يتمتع بلادنا من الحريات العامة، لذلك نسائلكم أشنو الإجراءات اللي غادي تديرو، السيد الوزير، باش تطويو هاذ الملف بشكل نهائي، خصوصا "قطع الأعناق ولا قطع الأرزاق".

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للجواب، تفضلوا.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

بغيت مرة أخرى نأكد بأن الوزارة تتحرص على ضمان الزمن المدرسي، وهذا اللي جعل بأن الأهمية اللي تتعطي للاستجابة لأهم مطالب الشغيلة التعليمية، وهاذ النظام الأساسي اللي تمت المصادقة عليه غادي فهاذ الاتجاه.

وهذا تيعني فنفس الوقت بأن، واحنا هذا هو الاتجاه اللي مشينا فيه، كل ما الأساتذة كانو دخلو للعمل ديالهم ورجعو لمقرات العمل ديالهم، حتى ذاك إيقاف الاقتطاعات اللي كانت، كنا وقفناها بالنسبة للأجور لكل الأساتذة اللي استأنفو العمل ديالهم خلال شهر يناير.

تيبقى بأن كان هناك بعض السلوكات اللي هي سلوكات مضبوطة واللي غير قانونية، وهاذ السلوكات جعلات بأن كانو بعض القرارات اللي اتخذات لتوقف البعض من هاذ المعنيين، وهذا ما عندو علاقة مع حق الإضراب، عنده علاقة مع السلوكات اللي هي ما تتحترمش أيضا حرمة المؤسسة وما تتحترمش الحقوق ديال الآخر.

هذا جعل بأن هناك اجتماعات ديال اللجان الجهوية اللي اخذات بعض القرارات، هناك بعض الملفات اللي توضعات أمام هاذ المجالس التأديبية، اللي تنضمنو هو ضمان الإنصاف وضمان الحقوق ديال كل هاذ الأساتذة باش يكون هاذ القرارات تكون قرارات اللي هي مستقلة واللي هي مبنية على الملفات اللي هي موجودة، واحنا غنحترمو هاذ القرارات ديال هاذ المجالس التأديبية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيد المستشار للتعقيب.

المستشار السيد خالد السطي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

صراحة، راه ما اقنعتيناش بهاذ الجواب ديالك، احنا تنقولو أودي، السيد الوزير خصكم تطويو هاذ الملف باش على الأقل التنزيل ديال النظام الأساسي يمشي بالخواطر ديالو، هاذ الأساتذة ضمن الأساتذة اللي ناضلو، السيد الوزير، أنتوما كحكومة ما اعطيتو والو لرجال التعليم فالبداية، خرجتو نظام أساسي مفلس، كان فيه 0 درهم ديال الزيادة فالأجور، لولا النضالات ديال التنسيقيات الميدانية، ومن بعض النقابات، منها الجامعة الوطنية لموظفي التعليم، أنا كنعتقد، السيد الوزير، ما كانت لا تكون لا زيادة فالأجور ولا هم يحزنون.

لذلك، كنعاودو نأكدو على أنه خصكم، السيد الوزير، تطويو هاذ الملف طيا نهائيا، خصوصا كما قلت على أن حتى التهم الموجهة للأساتذة هي تقريبا نفس التهم، يعني راه ما يمكنش، ونقول ليك، السيد الوزير، أنا التقيت مع البعض اعطاو تصريحات لبعض المواقع الإلكترونية، واش تصريح صحفي اللي كيتناقد الحكومة وكيتناقد ربما الوزارة على ودو غادي تحيلو على المجلس التأديبي ؟

ثم هاذ المجالس التأديبية ما فيهاش التقارير ديال المفتشين اللي كيشوفو

السلوكات والأداء ديال رجال ونساء التعليم.

إذن كنعتقد، السيد الوزير، خص هاذ القضية ديال الحريات النقابية راه عندها علاقة حتى بالإحاطة اللي تقدمنا بها للسيد وزير الشغل، وقال أنه يجاوبها فيما يخص طرد 24 عامل من شركة "ميكومار" في طنجة في ليلة فاتح ماي، ودرتو الاتفاق، فرحانين النقابات وهاذوك الأسر اللي تطردو العوائل ديالهم اللي كيعيلوهم، واش هذا معقول؟

أيضا، كذلك الطلبة ديال كلية الطب، الاحتقان ما عرفنا فين غادي يوصل؟ سنة بيضاء في الأفق تهدد، واش الحكومة ما بغاتش تفتح حوار مع هاذ الطلبة؟ أشنو غيوقع فملك الله إلى مشاو جلسو فالطبلة، واتفقو على بعض الإجراءات ويحلو فيها المشاكل على أننا ندخلو فسنة بيضاء وهذا لم يحدث في المغرب، وهذا يسيء إلى بلادنا، وكيضرو به الطلبة وكذلك كيضرو به الأسر ديالهم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد الوزير، فيما تبقى لكم من الوقت، تفضلوا.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

غير نأكد مرة أخرى بأن هاذ المجالس التأديبية راه عندها الاستقلالية فالقرارات ديالها وغتشتغل بالمرونة، ماكاين لا ضغط لا من الوزارة ولا من الوزير، ولا من أي جهة كانت، غتشتغل وتشوف الملفات والمضمون ديال الملفات، وتاخذ القرارات واحنا غنحترمو هاذ القرارات ديال هاذ المجالس.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن شكرا لكم السيد الوزير على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة.

ومن التربية الوطنية والتعليم الأولي ننتقل إلى قطاع الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات.

أرحب بالسيد الوزير الحاضر معنا للجواب على الأسئلة الموجهة إليه في هذه الجلسة، ونستهلها بالأسئلة المتعلقة بالحوار الاجتماعي والتي تجمعها وحدة الموضوع.

وسنتولى طرحها اتباعا، ونستهلها بسؤال فريق الأصالة والمعاصرة.

تفضلوا السي الحسناوي لبسط السؤال.

المستشار السيد لحسن الحسناوي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

نسائلكم السيد الوزير المحترم، حول مستجدات ومخرجات الحوار الاجتماعي؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآني الثاني حول نفس الموضوع لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد البكوري:

نفس السؤال، السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الثالث مماثل لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

شكرا السيد الرئيس.

عن مستجدات ومخرجات الحوار الاجتماعي، نسائلكم السيد الوزير؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الرابع هو كذلك له نفس الموضوع للفريق الاشتراكي – المعارضة الاتحادية.

تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد يوسف أيذي:

شكرا السيد الرئيس.

نفس السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الخامس للفريق الاستقلالي.

تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

الأخوات والإخوة،

مخرجات الحوار الاجتماعي، هذا سؤال عريض وقوي وكبير جدا، اللي خصنا نهنيو أنفسنا بالنجاح نتاعو، هي مناسبة باش نشكرو السيد الوزير ومن خلاله الحكومة برمتها وننوهو بالمجهودات الجبارة اللي قامت بها النقابات التي حضرت جولات هذا الحوار الاجتماعي.

الزيادة ديال 1000 درهم والنقص من الضريبة غتخلي هذا الموظف يتنفس شي شوية، نظرا لأن القدرة الشرائية بدات كتنتقاس، حيث غلاء الأسعار وتجميد الأجور، هذا أثر سلبا على حياة الموظفين.

اليوم، هذا متنفس، السيد الوزير، متنفس رائع، غير مسبوق، اللهم الزيادة اللي تزادت بـ 600 درهم في عهد الحكومة اللي كان كيترأسها السيد عباس الفاسي، شافاه الله، فهاذي مبادرة طيبة لازم باش ننوهو ونشكرو الحكومة والنقابات، ولكن ما ننساوش المبادرة الملكية في إطار الحماية الاجتماعية والنموذج التنموي كذلك، كلها أرقام وكلها تحفيزات غتجعل أننا سنسير قدما في تحسين الوضعية ديال رجال التعليم، بالخصوص لأن العدد ديالهم كثير وباقي موظفي الدولة.

بقات لي، السيد الوزير، وكنلتمس العناية كذلك بالمتقاعدين، واحد الفئة اللي مازال ما لقاتش مكانها عند الحكومة، وكنلوم كذلك النقابات اللي ما تناولاتش هاذ الموضوع بحماس وجدية اللي عرفتها باقي القطاعات.

احنا تنأملو أن هاذ المتقاعدين أسدوا وأبلوا البلاء الحسن خلال حياتهم العملية، فلازم واحد المكافأة إن شاء الله، اللي تكون في مستوى المغرب، في مستوى النهضة الاقتصادية اللي عرفها أو اللي كتعرفها بلادنا تحت الرعاية السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

إذن، السيد الوزير لكم الكلمة للجواب على هذه الأسئلة دفعة واحدة، ويمكنكم أن تتفضلوا إلى المنصة لهاذ الجواب.

السيد يونس السكوري وبحسو، وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على مولانا رسول الله أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

أعود إليكم في مجلس المستشارين، من أجل بطبيعة الحال النقاش حول موضوع "الحوار الاجتماعي المركزي"، هاذ الحوار اللي عنده واحد الأبعاد مهمة، لا من ناحية الشكل ولا من ناحية المضمون.

هاذ الحوار الذي توج باتفاق، نهار الاثنين ديال الأسبوع الماضي، اتفاق مهم، لأنه ينفذ عددا كبيرا من الالتزامات الكبيرة والمهمة والقوية للاتفاق المرجعي ديالنا ديال 30 أبريل سنة 2022.

لازم أننا نذكرو منين بدينا، باش نعرفو القيمة ديال هاذ الوضع اللي احنا فيه اليوم.

بدينا من غياب للحوار الاجتماعي بشهادة النقابات، بدينا من خروج متدرج من أزمة خانقة نتجت على أزمة "كوفيد-19" في مجالات متعددة.

بدينا من حيف طال عدد كبير من الشرائح ديال المجتمع ديالنا، لاسيما الطبقة الشغيلة، ولاسيما الناس اللي خدامين في القطاع العام، ولكن كذلك الناس اللي خدامين في القطاع الخاص.

بدينا كذلك من تعثر عدد كبير ديال الحوارات القطاعية إن لم أقل غيابها تماما، وحتى إيلا كانت هاذ الحوارات القطاعية فالمجمل ديالها لم تكن تتطرق إلى المواضيع الشائكة والحقيقية اللي كتهم الناس اللي كيعانيو يوميا.

وبدينا كذلك، فواحد المرحلة اللي كان فيها واحد الارتفاع ديال الأسعار على المستوى الدولي، ناتج عن تضخم مستورد في إطار أزمة دولية غير مسبوقة، ما عمر ربما العالم ما شافها فالعقود الأخيرة.

وبدينا في نفس الوقت، بواحد الثقة اللي ما كنتشاي موجودة ما بين الفرقاء، ما كنقولش ما بين الحكومة والنقابات، ما بين الفرقاء، فكان علينا فالأول أنه ندير هاذ المأسسة ديال الحوار الاجتماعي، لأن النتيجة اللي شفنا هاذ الاثنين اللي فات، هي ديال المأسسة ديال الحوار الاجتماعي.

أشنو هي المأسسة؟ هي أنك ترغم نفسك مع الآخرين أنكم تتلاقاو، كنتلاقو جوج مرات فالعام، وهاذوك اللقاءات ما كيكونوش ساهلين، كنتلاقاو عشية قانون المالية، ولقاء عشية قانون المالية ما كيكونش ساهل، كنتلاقاو من أجل الحديث على مواضيع شائكة ومشبكة، منها من لم يعالج لمدة أكثر من ثلاثة ديال العقود.

الاتفاق اللي درناه في 29 أبريل، نهار الاثنين، كان فيه واحد العدد ديال الأمور المهمة اللي جابوها الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين مع الحكومة، احنا ما كنقولوش أن الحكومة اللي جابتها، لا، جابوها الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين مع الحكومة.

أولا، بالنسبة للطبقة الشغيلة، 4 دالمليون و250 ألف ديال الناس اللي استافدو بشكل أو بآخر من النتائج ديال هاذ الحوار الاجتماعي، مليون و250 ألف في القطاع العام و3 دالمليون تقريبا في القطاع الخاص.

أول حاجة، وراكم تكلمتو عليها هي زيادة عامة فالأجور قدرها 1000 درهم صافية على شطرين، شطر يوليوز 2024 يعني شبه آني، وشطر في يوليوز 2025، وهي كيف ما قال واحد العدد دالمتدخلين ربما غير مسبوقة في تاريخ الحكومات نظرا للمجهود وتيستحقوها المغاربة وتتستحقها الطبقة الشغيلة.

ثانيا، هنالك زيادة مرة أخرى فالحد الأدنى للأجور وغادي يصبح الحد الأدنى للأجور في بلادنا من الأكبر في القارة الإفريقية، وغنكونو فهاذ الولاية الحكومية زدنا تقريبا 600 درهم فالحد الأدنى للأجور، إيلا اعتبرنا هاذ الزيادات المتتالية، تنهضر على الأجور فالقطاعات غير الفلاحية، الصناعة والتجارة والخدمات، إيلا شفنا القطاع الفلاحي، الزيادة فالحد الأدنى للأجور ديال القطاعات الفلاحية والأنشطة الفلاحية حتى هو غادي يوصل تقريبا 540 درهم إيلا اعتبرنا هاذ الزيادات المتتالية.

درنا واحد الإصلاح شامل ومهم ديال الضريبة على الدخل اللي غادي يجعل على أنه الضريبة اللي كانو تيخلصو الناس اللي حتى لـ 6000 درهم في

الشهر، ما غيبقاوش يخلصوها نهائيا، والطبقة المتوسطة ابتداء من ذاك 6000 درهم وأنت طالع راه غادي تنقصلهم بالنص، واحد السيد اللي تيشد 10.000 درهم خام (brut)، راه غادي تنقص له تقريبا 500 درهم من الضريبة على الدخل، إذن غتزاد له فالأجرة ديالو، وعندو جوج ديال دراري مثلا، لأن درنا واحد العدد ديال الإجراءات بلا ما ندخل فالتفاصيل ديالها الآن.

وكذلك، كان الاتفاق مناسبة لإعادة التأكيد على استمرارية الحوارات القطاعية، لأن الحكومة ملتزمة على أنها تواكب جميع القطاعات من أجل استمرارية الحوارات القطاعية باش نحلو المشاكل اللي ربما كتكون خاصة ببعض القطاعات، وما داخلاش فهاذ الرفع العام اللي تتكلمو عليه.

وكذلك، كان الاتفاق هو مناسبة أننا نتفاهمو على واحد المنهجية دالعمل فيما يخص الموضوع ديال إصلاح التقاعد، هذا بعدا راه خدمة للمتقاعدات والمتقاعدين والناس اللي خدامين اليوم، ما بغيناش هاذ الحكومة تخلي الموضوع وفي 2028 تجي شي حكومة أخرى وتقول لك هاذيك الحكومة اللي كانت قبل راه ما كانتش مسؤولة وما عالجاتش الأمر.

واتفقنا مع النقابات واتفقنا مع أرباب العمل على أن أول حاجة مهمة وأساسية هي الحفاظ على المكتسبات ديال المتقاعدين إلى حين دخول الإصلاح الجديد إن شاء الله، اللي غنتافقو عليه حيز التنفيذ.

واتفقنا على أنه ضروري على أننا نمشيو بواحد المنهجية تشاركية، وضروري أننا نسعى إلى التوافق وضروري على أننا نعمل بجد باش من هنا لشتنبر المقبل نحاولو نوصلو لواحد التصور موحد، وكاين أفكار عند المركزيات النقابية، مبدعة في هاذ المجال، وبطبيعة الحال حتى الحكومة عندها أفكار، ولكن كانت واحد العدد دالشائعات ما كايناش نهائيا، ما تكلمنا لا على سن، لا على أجرأة، لا على أي حاجة من هاذ الموضوع هذا، تكلمنا على هاذ المبادئ اللي قلت لكم قبل قليل، علاش؟ لأن بغينا ندخلو فواحد المسلسل ديال النقاش وديال الحوار اللي يكون مسؤول، ومن هنا حتى لشتنبر، وفي شتنبر غادي نتكلمو على الإصلاح الموحد اللي غادي نوصلو ليه.

بطبيعة الحال الإصلاحات ماشي ساهلة، ولكن نعتمد على روح الوطنية وعلى الالتزام ديال الجميع، واتفقنا على واحد المبدأ أساسي فهاذ الشي ديال التقاعد، ألا وهو أن حتى الدولة خصها تتحمل المسؤولية ديالها، والمشغلين خصهم يتحملو المسؤولية ديالهم، ماشي الأجير هو اللي يتحمل المسؤولية ديال الإصلاح.

ثالثا، تكلمنا على القانون التنظيمي الذي يحدد شروط ممارسة الحق ديال الإضراب، تتعرفو هاذ القانون هو في رفوف البرلمان منذ أكتوبر 2016، ملي تشاورنا وتذاكرنا وتحاورنا مع النقابات، احنا اقتربنا اليوم من أنه إن شاء الله هاذ القانون هذا نبعثو فيه الروح، ونحاولو فهاذ إن شاء الله الدورة البرلمانية الربيعية أننا نصادقو عليه بعد بطبيعة الحال استيفاء المناقشة ديالو مع الشركاء الاجتماعيين.

أولا، هاذ القانون أول حاجة، وإلا ما يمكنشاي تقبلو المحكمة الدستورية، لأنه قانون تنظيمي، يجب أن يضمن الحق ديال الإضراب قبل أن يتكلم عن الشروط ديال الممارسة ديال هاذ الحق، غير باش نكونو واضحين، وأنا تتتكلم معكم، اليوم معنا فالمغرب المدير العام ديال منظمة العمل الدولية، اللي جا بعد فاتح ماي بالنسبة للمغرب، نظرا لأهمية التجربة المغربية على المستوى، ماشي القاري، على المستوى الدولي، وغتسمعو التصريحات ديال هاذ المؤسسة الدولية المرجعية فهاذ المجال الثلاثية التركيب.

الحق ديال الإضراب، إذن أول حاجة خصنا نضمنو أن هاذ حق الإضراب يقدر يتمارس بكل حرية، باش إيلا كان شي ظلم عند شي مشغل، راه الشغيلة خصها تمارس الحق ديالها باش توصل للنتائج ديالها، ولكن كاين مشغلين كذلك فالمستوى وباغيين يحافظو على المقاولات ديالهم وكيساهمو فالتنافسية ديال البلاد ديالهم، وضروري أن حرية العمل يجب أن تكون مضمونة كذلك، لأن هذا هو الرقي، وهذا هو المستوى الحضاري ديال المغرب اللي كنستحقوه واللي كنخدمو فيه.

ونزيدكم على أنه كاين واحد العدد ديال الأمور وحدة أخرى، أساسية ومهمة تم التنصيص عليها، منها المدونة ديال الشغل اللي قلنا غنراجعو بعض المقتضيات ديالها باش نقدرو نحسنوها ونعطيو واحد الدفعة قوية للتشغيل فالمغرب.

كذلك، منظومة التكوين المهني المستمر، التكوين المهني ورش كبير يسهر عليه سيدنا الله ينصرو، وفيه إنجازات غير مسبوقة، والتكوين المستمر إن شاء الله جا وقتو باش نعطيوه واحد الدفعة قوية، وباش نحققو فيه أهداف ربما طال انتظارها.

بالإضافة إلى القوانين الانتخابية اللي كينتاظروها عدد من النقابات باش قواعد العمل تكون واضحة وباش نمشيو فواحد المسار مهم، لأن بلادنا غتكون قوية بالنقابات ديالها، بكل النقابات ديالها، ما كرهناش احنا أنه النقابات الأكثر تمثيلية يكونو عندنا بزاف، ما تكونش عندنا عدد قليل، ما كرهناش، وخصنا نوصلو لهاذ الهدف هذا، ويسائلنا جميعا من ناحية القوة ديال النقابات ديالنا.

إذن، نحن نقف إلى جانب النقابات وإلى جانب أرباب العمل في إطار من الحوار الشفاف التشاركي، إيلا قدرنا ووصلنا لهاذ النتائج اليوم ما كاين حتى شي حاجة تخلعنا فالمستقبل، وكيف ما كان شي مشكل مهما استعصى غادي نحلوه.

وكنظن هاذ الإرادة ديال الحكومة واضحة، عبر عليها السيد رئيس الحكومة بشكل واضح، عبرت عليها الأغلبية الحكومية بشكل واضح، وهي قناعة وأول التزام عندنا هو بالتوجيهات ديال سيدنا الله ينصرو، لأن هاذ الحوار الاجتماعي وهاذ الطبقة الشغيلة هي جزء من الدولة الاجتماعية التي

أبدعها صاحب الجلالة بالنسبة للمغرب والمغاربة وهو إبداع منقطع النظير فالقرن 21، ها أنتوما نتساراو في جميع البلدان، بلدان متقدمة غنية عندها مشاكل فالزنقة، بلادنا رغم الإمكانيات اللي ما عندش لهاذوك الدول راه احنا كنديرو الحوار وكنتوصلو لجميع المشاكل، ما تيكونش ذاك الشي ساهل، ولكن تنتوصلو للحلول.

تنطلبو من الله أنه يوفقنا جميعا، وأنا مستعد بطبيعة الحال في إطار التعقيبات أنني نتجاوب معكم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن ننتقل إلى التعقيب على جواب السيد الوزير، وأعطي الكلمة في البداية لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضلوا السي الحسناوي.

المستشار السيد لحسن الحسناوي:

شكرا.

نشكركم السيد الوزير على جوابكم القيم والمقنع، ونهنئكم على ما أسفرت عنه جولات الحوار الاجتماعي منذ بداية الولاية الحكومية إلى اليوم، حيث رفعتم كحكومة من مكانة الثقة والشراكة مع الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين، وجعلتم لأول مرة من الحوار الاجتماعي مؤسسة قائمة الذات وفضاء مواتيا للحوار والتعاون، وإقرارا لنتائج غير مسبوقة لفائدة الشغيلة في القطاعين العام والخاص.

السيد الوزير المحترم،

إن الاتفاق الأخير بمناسبة فاتح ماي وما حققه من نتائج ملموسة يصب في صالح الشغيلة المغربية، ويعزز من أجواء الثقة مع الفرقاء الاجتماعيين ويجعل من ركائز الدولة الاجتماعية واقعا معاشا وليس شعارا للاستهلاك.

كما أن الحكومة اختارت مواجهة الأزمات بالحوار وبالتشارك وأقرت زيادات ملموسة لفائدة الشغيلة، رغم الظرفية غير المواتية بسبب التحديات والصعوبات الوطنية والدولية.

السيد الوزير المحترم،

إننا نثمن عاليا مخرجات الحوار الاجتماعي، وخاصة الزيادة في أجور العاملين في القطاع العام بمبلغ 1000 درهم صافية شهريا، وتخفيض الضريبة على الدخل بالنسبة لجميع الموظفين والأجراء، إضافة إلى الرفع من (SMIG[1]) بنسبة 10%، والرفع من (SMAG[2]) الفلاحي بنسبة 10% كذلك.

هذه القرارات ستفوق قيمتها المالية 20 مليار درهم، وتؤكد بشكل واضح التوجه الاجتماعي للحكومة التي تمضي قدما في تنزيل وإرساء أسس الدولة الاجتماعية التي أعطى انطلاقتها جلالة الملك محمد السادس أيده الله ونصره.

وفي الختام، إننا ننوه بالروح التوافقية التي سادت أطوار الحوار الاجتماعي والوعي المتميز لمختلف مكوناته، ونهنئ الحكومة من خلالكم والطبقة الشغيلة على هذا الإنجاز التاريخي، وكذا المركزيات النقابية والاتحاد العام لمقاولات المغرب على هذه المكاسب المهمة لفائدة الشغيلة التي تستحق منا جميعا الدعم والتشجيع على المجهودات التي تقوم بها لبناء هذا الوطن العزيز.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار، تفضلوا.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة الوزيرة،

الإخوان المستشارين،

الأخوات المستشارات،

في البداية، السيد الوزير، لابد من أن نقدم لكم الشكر على الجواب اللي تقدمتم به والذي كان يزخر بمجموعة من المعطيات والمعلومات.

ثم لابد من الإشادة بالمقاربة التشاركية التي اعتمدتها الحكومة وحرصت منذ تنصيبها على العمل المشترك والمسؤول رفقة شركائها الاجتماعيين والاقتصاديين في إطار مأسسة الحوار الاجتماعي، تفعيلا للرؤية الملكية السامية الذي رفعته إلى مرتبة الخيار الاستراتيجي.

فمأسسة الحوار الاجتماعي وجعله قاعدة الأساس لحل مختلف القضايا المرتبطة بالشغيلة عبر جولتين سنويا، جعلت منها مناسبة لتكريم الطبقة الشغيلة بمنجزات تستجيب لتطلعاتهم وتستجيب لتحقيق كذلك قدر من السلم الاجتماعي والاقتصادي داخل المملكة السعيدة، ثم كذلك أعيدت الثقة للموظفين والأجراء في العمل النقابي.

السيد الوزير،

لا يفوتني كذلك الفرصة لأنوه بالحصيلة السنوية للحوار الاجتماعي التي نعتبرها داخل فريق التجمع الوطني للأحرار جد مشرفة، بل تجاوزت كل الانتظارات، بدءا بالمخرجات المهمة التي عرفها قطاع التعليم، والتي ترجمت مؤخرا بصرف الشطر الأول من الزيادة في أجور موظفي التربية الوطنية بعد جمود دام لسنوات، مرورا كذلك بالزيادة العامة في الأجور ومراجعة نظام الضريبة على الدخل الذي شكلت مطلبا اجتماعيا للطبقة الشغيلة، بالإضافة إلى رفع الحد الأدنى لقانون الأجر في النشاط الفلاحي وغير الفلاحية، والتي

[1] **S**alaire **M**inimum **I**nterprofessionnel **G**aranti.

[2] **S**alaire **M**inimum **A**gricole **G**aranti.

تفضلتم بعرض تفاصيلها في جوابكم.

والأكيد أن ما تمخض عن الاتفاق الأخير المبرم بين الحكومة والشركاء الاجتماعيين من نقابات والاتحاد العام لمقاولات المغرب والكونفدرالية المغربية للفلاحة والتنمية القروية، سينعكس إيجابا على مختلف العاملين بالقطاعين العام والخاص، خاصة الطبقة المتوسطة التي تراهن الحكومة على تحسين دخلها وأوضاعها الاجتماعية بشكل عام.

السيد الوزير،

ننوه داخل فريق التجمع الوطني للأحرار بحصيلة سنة اجتماعية ومختلف مخرجات الاتفاق الأخير الذي جاء بمكتسبات استثنائية للأجراء، بالرغم من الإكراهات التي فرضتها الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية على المستوى الدولي وانعكاساتها على بلادنا.

كما نقر بنجاح وجرأة الحكومة في التجاوب مع مختلف المطالب الملحة والمستعجلة للشغيلة، التزاما منها بمضامين البرنامج الحكومي، وتماشيا مع الرؤية الملكية السامية للدولة الاجتماعية التي اجتهدت الحكومة في تنزيلها عبر ثورة اجتماعية واقعية وذات مصداقية تعالج الإشكالات الحقيقية وتستجيب لانتظارات وطموحات المواطنين، بما فيهم الأجراء.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لكم السيدة المستشارة عن فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير المحترم على تفاعلكم وعلى عرضكم القيم والشامل لمخرجات مستجدات الحوار الاجتماعي.

لقد شكلت محطة 29 أبريل 2024 للحوار الاجتماعي وما نتج عنها من مخرجات، محطة أساسية لجني ثمار مأسسة الحوار الاجتماعي والشروع في إنصاف الشغيلة المغربية والرفع من قيمة التفاوض المسؤول وإرساء وتعزيز ميثاق اجتماعي جديد، يحدد أهدافا واضحة وواقعية، تروم تحسين ظروف عيش المغاربة وتعزيز حريتهم.

لابد من الاعتراف بأهمية المكتسبات الاجتماعية التي تم تحقيقها خلال هذه الجولة الهامة، التي نعتز بكونها جوابا لأهم المطالب الواردة بمذكرة الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، والتي جاءت تنفيذا لما تم الاتفاق بشأنه في 30 أبريل 2022، وأيضا بما تمخض عن سلسلة الحوارات الاجتماعية القطاعية.

وفي هذا السياق، إذ نسجل بارتياح كبير المكانة التي أصبح يحتلها الحوار الاجتماعي، الذي أضحت جلساته تعقد مرتين في السنة، وما تم التوصل إليه من اتفاقات غير مسبوقة، همت تحسين الدخل بزيادة مهمة بالقطاع العام تقدر بـ 1000 درهم شهريا، ستصرف منها 500 درهم ابتداء من فاتح يوليوز القادم، والتخفيض الضريبي والرفع من الحد الأدنى للأجور في القطاعين الفلاحي والصناعي، الذي سيجعل الحد الأدنى للأجور في المغرب يأتي في المرتبة الثانية، إن لم نقل الأعلى على المستوى الإفريقي، وما لذلك من آثار على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للعمال والمأجورين.

فإننا نؤكد على أهمية استمرار وتواصل الحوار والتفاوض مع النقابات والفرقاء الاقتصاديين والعمل على إحداث حوار اجتماعي قطاعي وطني وجهوي في مختلف القطاعات الاقتصادية، والنهوض بها داخل المقاولة، مع تبسيط وتقوية التمثيلية المنتخبة، وذلك من أجل إرساء وتعزيز السلم الاجتماعي في بلادنا وصون الحريات النقابية، توجيه المسؤولين في وزراتكم والمؤسسات التابعة لها إلى الاهتمام بالحوار الاجتماعي القطاعي مع المنظمات النقابية وإيلائه عناية خاصة.

وهو ما نجدد التأكيد عليه مادامت النقابات شريكا في بناء علاقات إيجابية وتحقيق التوازن بين العمال وأرباب العمل وشريكا في تحقيق السلم الاجتماعي.

كما لا تفوتنا الفرصة بهذه المناسبة أيضا، لنجدد دعوتنا إلى:

- ضرورة تسريع وثيرة تنفيذ ما ورد في اتفاق 29 أبريل 2024، خاصة ما يرتبط منه بتحسين أوضاع العمال والأجراء وتحصين مكتسباتهم؛

- حماية الحريات النقابية واحترام القوانين الاجتماعية من طرف أرباب العمل داخل المقاولة والتصدي لمحاولة ضرب الحريات النقابية ببعض الوحدات الإنتاجية، وذلك عبر تقوية جهاز تفتيش الشغل لتعزز الثقة فيه، باعتباره أهم وسيلة للإنصاف في مجال حقوق الشغيلة وفي تنفيذ الاتفاقات الموقعة؛

- الإسراع بمراجعة القوانين الاجتماعية، خاصة مدونة الشغل وفق منظور توافقي وبشكل يضمن حقوق الشغيلة ويحفظ كرامتها.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الرئيس عن الفريق الاشتراكي- المعارضة الاتحادية.

تفضلوا.

المستشار السيد يوسف أيذي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

ونحن نتابع باهتمام تقييمكم لمخرجات جولة الحوار الاجتماعي، ونعتبر في الفريق الاشتراكي أنه الاتفاق الاجتماعي ظاهره الرحمة وباطنه العذاب، بأنه المكتسب الاجتماعي يقاس بمدى انعكاسه على الحياة الاجتماعية للمواطن، يقاس بمدى تلبيته للحاجيات الأساسية.

اليوم، احنا فبلادنا مستوى ارتفاع الأسعار واللي جات من بعد الموجة

ديال التضخم، التضخم بدا تيتراجع والأسعار بقات حابسة فذاك المستوى ديال الارتفاع، واحد.

نتساءل اليوم، السيد الوزير، ونخشى إدراج إخراج القانون التنظيمي للإضراب فهاذ الجولة، نعتبره جاء رد فعل متأخر من طرف الحكومة لتدارك ما أفرزته الاحتجاجات ديال نساء ورجال التعليم، اليوم بالنسبة لنا إخراج قانون الإضراب دون توسيع المشاورات بشأنه مع كل الفرقاء الاجتماعيين، قانون الإضراب، السيد الوزير، ماكيهمش فقط النقابة الأكثر تمثيلية بالمقياس ديال الحكومة، قانون الإضراب يهم جميع الفرقاء الاجتماعيين بالمنطق اللي تحدثتو عليه.

أيضا، نتساءل على غياب قانون النقابات، واسمحوا لنا السيد الوزير ما كنفهموش في الفريق الاشتراكي، ما كنفهموش كيف اليوم جلالة الملك محمد السادس نصره الله أحدث ثورة في تدبير المؤسسات السياسية والدستورية، لا في تنظيمها، لا في الهيكلة ديالها، لا في الدعم والتقوية ديالها.

وتصر الحكومة بتواطؤ مجموعة من الأطراف اللي كنعرفوها على تغييب النقاش حول قانون النقابات، كقانون مؤطر لمؤسسات دستورية، اليوم واش مستساغ اليوم فبلادنا أنه حوار اجتماعي اللي كيرهن المستقبل ديال الملايين ديال المغاربة أغلبيتهم شباب وقعو عليه ناس بلغوا من الكبر عتيا؟

واش الطبقة العاملة المغربية ما من حقهاش قانون اللي يأطر العمل النقابي ويضمن التنافس الشريف ويضمن الحق في التأطير الديمقراطي والنزيه والشفاف بين كل الفرقاء الاجتماعيين؟ كنتساءلو على المآل ديال قانون النقابات.

أيضا، تحدثتو السيد الوزير على الحوارات القطاعية، نتمنى أنه ما ذكرتم من استمرار الحوارات القطاعية يتم فعلا، خاصة وأنه مجموعة ديال القطاعات وصلو لاتفاقات وبقات معلقة، منها الصحة، منها العدل، منها الجماعات المحلية اللي بداو الحوار القطاعي، منها المالية، نتمناو أنه هاذ الشي يعرف طريقه للتنفيذ، ونتساءل عن وضعية المتقاعدين اللي العدد ديالهم يفوق مليونين متقاعد اللي ماكان حتى شي إجراء اجتماعي اتجاه هاذ الفئة، مع العلم أنه هاذ الفئة كتعاني، وكندعو الأسر بأكملها إذا ما استحضرنا ارتفاع النسبة ديال البطالة اليوم والعجز الاجتماعي اللي كتعاني منه هاذ الفئة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الفريق الاستقلالي، استنفذتم الوقت.

نمر إليكم السيد الوزير للرد على هذه التعقيبات.

تفضلوا.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا للسيد الرئيس.

غتسمحو لي غنجاوب على المعارضة.

الأغلبية كنظن بصفة عامة اعطات الإشارة واضحة، الأفكار اللي قلتو، الأخوة والأخوات، ولكن عرفتي علاش بغيت نجاوب المعارضة، بحيث بغيت نقنعهم، لأن بان ليا مازال ما بغاوش يقتنعو، واخا ذاك الشي واضح ومكتوب ومهم وغير مسبوق، ولكن لا ألومكم، لأنه هاذ الاتفاق هو كبير ومهم وتاريخي، ولكن بعض الملاحظات اللي طرحتوها هي ملاحظات في محلها، ولكن كاين الأجوبة ديالها، ربما غير ما شفتوهاش.

بالنسبة لهاذ الاتفاق، احنا فسرنا شنو فيه، وكنظن أنه المغاربة فاهمين وعارفين أشنو تدار، لأن الحمد لله احنا فواحد البلاد اللي المغاربة فيها الحمد لله واعيين وفاهمين، وملي كتكون شي حاجة معقولة تيشوفوها وتيعطيوها قيمتها، وخصنا نكونو منصفين للجميع، نكونو منصفين للفرقاء الاجتماعيين اللي دارو واحد المجهود كبير ووصلنا لهاذ الاتفاق نتيجة واحد النضال غير هو نضال كان حضاري، علاش لأن كانت واحد الإرادة مشتركة، كانت صعوبات ولكن تجاوزناها.

ثانيا، المواضيع اللي تكلمتو عليها هي مواضيع نحن نلتزم بها، كاين فالاتفاق ديال 30 أبريل 2022، قانون النقابات هو في صميم العمل ديال الحوار الاجتماعي، ونصينا عليها وغادي نديروه، غير احنا كنا اتفقنا ما غنديروهشاي قبل القانون ديال الإضراب، علاش؟ لأننا نعالج أعطاب ديال السابق، لأن القانون اللي كينظم حق ممارسة الإضراب كان خصو يخرج للوجود في الولاية الأولى اللي تبعات 2011، يعني هو في الدستور، وبالتالي ضروري نعالجو واحد الإشكالية دستورية، وبطبيعة الحال القانون دالنقابات هو مطلب للنقابات قبل كل شيء، وأنا متفق على أنه خصو يخرج للوجود وغادي نبداو في النقاش ديالو مباشرة بعد الاستيفاء، يعني استنفاذ هاذ العمل اللي كنديروه دابا فالقانون اللي كيحدد شروط ممارسة حق الإضراب، وبطبيعة الحال هو مهم وأساسي.

بالنسبة لهاذ الشي اللي درنا فعلاقتو مع غلاء الأسعار، نعم كاين غلاء الأسعار، دابا تراجع، ما يمكنشاي نقولو أن الوضعية هي اللي كانت السنة الماضية، ولكن هاذ الشي أنا راه قلتو فالأول، أنه هاذ الشي اللي دارت الحكومة كيستحقوه الطبقة الشغيلة، باش نكونو واضحين، وهاذ 1000 درهم غير مسبوقة، إذ ما يمكناش نقولو باطنه كذا أو ظاهره كذا، أنا ما متفقش، غير اسمحوا لي على هاذ التوصيف.

ونبغي كلنا نكونو فالمستوى ديال هاذ اللحظة هاذي، ملي تكون شي حاجة إيجابية، بغض النظر على المواقع ديالنا السياسية أو التموقع فالمعارضة أو الحكومة، نعترفو ملي تكون شي حاجة إيجابية، هاذي مسألة إيجابية، إيجابية بجميع المقاييس، والمغاربة يستحقو أكثر، ولكن الطاقة ديال الحكومة هنا فين وصلات، هنا فين وصلات، ويستحقو أكثر، كنقولها ونعاود نقولها.

وكنظن على أنه من مصلحتنا جميعا أنه فهاذ الولاية الحكومية المطبوعة بالإرادة في التغيير وبالإرادة في تحقيق عدد من الأمور بالنسبة للشغيلة

وبالنسبة لجميع الشرائح الاجتماعية، تنفيذا للتوجيهات ديال سيدنا الله ينصرو، من مصلحتنا كاملين نتعاونو، والقوانين اللي كنتكلمو عليها غادي تجي لهاذ المجلس، وسوف تتم استشارة كل الفرقاء بدون استثناء، وهذا حق ديال جميع الفرقاء بطبيعة الحال، وهذا واجب ديال الحكومة، لأن قانون، مثلا ديال الإضراب، هو مسألة ديال المجتمع، ماشي قضية أغلبية أو معارضة.

على أية حال، أشكركم لروح الوطنية وحتى الانتقادات ديالكم من أجل تحسين العمل ديالنا، ونحن غنبقاو منفتحين أننا نستمرو فهاذ العمل إن شاء الله، خدمة للصالح العام، ونتمناو نكونو عند حسن ظن صاحب الجلالة الله ينصرو والمواطنات والمواطنين ديالنا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

إذن بدورنا السيد الوزير نشكركم على الجواب وعلى التفاعل وعلى مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة.

إذن، السيدات والسادة المستشارين المحترمين، من الحوار الاجتماعي إلى قطاع الاقتصاد والمالية، ونرحب بالسيدة الوزيرة الحاضرة معنا للجواب على الأسئلة الموجهة للقطاع الذي تشرف عليه.

إذن، إذا سمحتم، نستهل هذه الأسئلة بسؤال لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

أعطي الكلمة لأحد.. تفضلوا السيد المستشار لبسط السؤال.

المستشار السيد محمد عموري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نسائلكم، السيدة الوزيرة المحترمة، عن استراتيجية وزارتكم لتسوية المبالغ المستحقة للمقاولات من طرف الوزارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

تفضلوا السيدة الوزيرة للجواب على هاذ السؤال.

السيدة نادية فتاح، وزيرة الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أولا، اسمحوا لي نذكر بالخطاب الملكي السامي بتاريخ 28 غشت 2018، والذي دعا فيه صاحب الجلالة نصره الله، المؤسسات والمقاولات العمومية وكذلك الجماعات الترابية باش تكون تسديد ديال نقولو المستحقات فالآجال ديالهم، باش نبقاو محافظين على واحد النسيج المقاولاتي، كنعرفو بأن السيولة مشكلة كبيرة خصوصا للشركات الصغرى والمتوسطة.

إذن، تفعيلا لهاذ التوجيهات الملكية السامية، كتعمل الحكومة على عدد ديال الإجراءات، أهم حاجة هو تكون هاذ نقولو الثقافة ديال التسديد، نقولو، المستحقات، هذا شيء مهم جدا، وهاذ الثقافة كتجي بإجراءات نقولو قانونية، باش نقولو ها هو الأجل اللي خص تأدى فيه هاذ المستحقات.

بالطبع (l'observatoire) ديال الآداءات، مرصد ديال آجال الأداء كيساعد كثيرا على تتبع ديال أداء المؤسسات والمقاولات العمومية، اليوم كل ثلاثة شهور كاين هذاك الرقم ديال المؤسسات والمقاولات العمومية.

كاين كذلك الرقمنة، هذا هو الحل الحقيقي ديال الرقمنة، فاللي كنستعملو أداء تقريبا فذاك المنصة ديال الأداء، أكثر من 300 ألف ديال هاذ الآداءات تمت على طريق هاذ المنصة، وهذا كيساعد.

كذلك، الميزانية ديال وزارة الاقتصاد والمالية، كتسرع بالدفع الميزانيات لا ديال الوزارات، لا ديال المؤسسات باش حتى هوما يكون عندهم السيولة باش يأديو هاذ..

فبالأرقام، كيفاش كنشوفو هاذ النتائج؟ في 2018 كانت هاذ المستحقات فآخر السنة تقريبا 18 مليار درهم، فمارس تقريبا وصلنا لـ 11 مليار، كذلك كان الآجال المتوسط في 55 يوما، اليوم وصلنا تقريبا 35 يوما، وتقريبا 165 مؤسسة، 80% ديال المؤسسات داخلة فهذاك الآجال ديال 60 يوم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد المستشار للتعقيب، تفضلوا.

المستشار السيد محمد عموري:

كنشكركم السيدة الوزيرة على الجواب ديالكم.

لا يخفى عليكم، السيدة الوزيرة، أهمية الطلبيات العمومية بالنسبة لحركية الاقتصاد الوطني، من حيث خلق فرص الشغل وإنعاش النسيج المقاولاتي المغربي.

وبهذه المناسبة، فإننا ننوه باحترام الآجال المنصوص عليها في المرسوم المتعلق بتحديد آجال الأداء وفوائد التأخير المتعلقة بالطلبيات العمومية، كما جاء في جوابكم السيدة الوزيرة.

غير أن هذا الامر لا يخلو من بعض المعيقات التي ينبغي العمل على تجاوزها لتحقيق الغايات والأهداف المرجوة من هذا المرسوم، وتمكين المقاولات من مستحقاتها في آجال معقولة، بما يساعدها على النمو، عوض المساهمة في إغلاقها في بعض الأحيان بالتأخر في آجال الأداء.

لذا، فإننا السيدة الوزيرة، نلفت انتباهكم إلى عدد من النقط التي تؤدي إلى خلق مشاكل كبيرة لخزينة المقاولات وهي كالتالي:

أولا: تيتم احتساب الآجال من التاريخ ديال معاينة الخدمة المنجزة،

وبالتالي فإن الفترة الزمنية بين لحظة إعلان المقاولة بأنها سالات (les travaux) ديالها والفترة فاش تيتم المعاينة ديالها ما كتحسبش داخل أجل الأداء بعض الأحيان، تظل دون مراقبة وتسجيل، مما يؤدي إلى طول الأداء الحقيقي.

وبالتالي كنطلبكم، السيدة الوزيرة، كيما أشرتو ليه بالعمل على رقمنة هاذ العملية، حيث يتم تسجيل جميع المراحل ما بين اللحظة اللي كتعلن فيها المقاولة على الانتهاء من الأشغال واللحظة اللي كتعين فيها المؤسسة العمومية ذلك.

ثانيا: في سياق تقلبات أسعار المواد الأولية، أصبح من المعتاد، كنشوفو بأن هناك مراجعة ديال الأسعار ديال الخدمات بشكل دوري لمواكبة هذه التقلبات، غير أن الصيغة المطبقة حاليا أقل ما يمكن نقول عليها، السيدة الوزيرة، أنها أصبحت متجاوزة.

لذا، كنقترحو تبسيط هاذ العملية ديال مراجعة الأسعار من خلال الفصل ما بين المبلغ الأصلي والمبلغ موضوع المراجعة، وبالتالي بأنه ذيك ما نتعطلوش فالأداء الكلي نسبقو ذيك المبلغ الأصلي ويبقى غير ذيك المبلغ اللي تيهم المراجعة هو اللي نقدرو نتأخرو على ما دوز (la procédure) ديالو، مع العلم السيدة الوزيرة، فهاذ الأحيان بأن المقاولة كتجنب دائما اللجوء للقضاء فهاذ النوع من الخلافات اللي تقدر تجمع مع هاذ المؤسسات، أولا، نظرا للوضعية الاعتبارية لهذه المؤسسات وكذلك باش تحافظ على واحد العلاقة جيدة وإيجابية مع الوزارات والمؤسسات العمومية، وكذلك الجماعات الترابية.

وفي الأخير، فإننا نعبر، لكم السيدة الوزيرة المحترمة، على انخراطنا الكامل في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، للتعاون معكم في سبيل تجاوز كافة المشاكل المتعلقة بطول آجال الأداء التي يعاني منها النسيج المقاولاتي المغربي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيدة الوزيرة الرد، تفضلوا.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

شكرا.

متفقين بأن نقولو المجهود ديال الاستثمار خص استافدو منه المقاولات المغربية، أشرت لبعض الأرقام باش نقولو المجهود تعمل، هذا ما كيعنيش بأن ما كاينش ما يقل واحد المجال، باش نحسنو نقولو المنظومة، فكما ذكرت الآجال بين (la livraison) وهذا.

فالرقمنة غادي تساعد على تحسين هاذ الأداء، كذلك الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي عملناها كعضو فهاذ المرصد، لأن عندها كذلك واحد العلاقة خاصة مع هاذ المؤسسات باش حتى هي تساعد على تنزيل هاذ الإصلاحات فيما يخص آجال الأداء للمقاولات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

ونبقى مع نفس الفريق حول سؤال آخر يتعلق بـ "الإصلاح الجبائي".

تفضل السي رضى، تفضلوا لبسط السؤال.

المستشار السيد محمد رضى الحميني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نسائلكم حول تنزيل مضامين القانون الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

تفضلوا السيدة الوزيرة للجواب.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد المستشار المحترم.

قانون الإطار رقم 69.19 تنظن أنه قانون نموذجي، لأنه كان نتيجة لنقاش عميق لمدة سنوات، واليوم الكل معبأ لتنزيل هاذ قانون الإطار، كما تتعرفو، اتفقنا على 5 سنوات مرحليا جميع أنواع نقول الضرائب، فتطرقنا السنة الماضية 2023 للضريبة على الشركات باش يكون تبسيط، ووصلنا لواحد نقولو النسبة ديال الضريبة ديال 20% اللي تنظن أنه كان اختيار جريء للحكومة، ما كانش تنتظروه الاقتصاد الوطني، ولكن عارفين بأنه من شأنه أنه يشجع على الاستثمار.

قانون المالية في هاذ السنة تطرقنا لواحد الإصلاح اللي مهم جدا، وتيمس جميع المواطنين ماشي غير المقاولات، وهي الضريبة على القيمة المضافة على نسبة 3 سنوات، وكان الهدف بالطبع يكون عدالة جبائية في هذا الملف ونظرة للقدرة الشرائية للمواطنين، وعرفتو العدد ديال المواد اللي تتخضع النسبة ديال 0% فيما يخص الضريبة على القيمة المضافة.

المحور اللي كنتسناوه غنبتديو فيه هو الضريبة على الدخل والأجور، أظن أن الزميل ديالي تكلم على اللي وصلنا ليه في هاذ الحوار الاجتماعي، نقولو التاريخي اللي توقع الأسبوع الماضي، وغنكونو هكذا نهينا هاذ الإصلاح الضريبي في المضامين الكبرى ديالو، اللي تيعطي نقولو واحد الرؤية واضحة للمقاولات.

اللي بغيت نقول هنا ونشير ليه، هو أن هاذ الإصلاح ما جاش مع واحد الضغط ضريبي إضافي، وإنما توسيع الوعاء الضريبي، والحمد لله، النتائج في 2023 نتائج إيجابية ارتفعت المداخيل تقريبا بـ 7% دون ضغط إضافي جبائي

على لا المواطنين ولا المقاولات.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد المستشار المحترم للتعقيب.

تفضلوا.

المستشار السيد محمد رضى الحميني:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة الوزيرة على الإجابة ديالكم الواضحة.

كيف تتعرفو احنا تحييو هاذ الإصلاح الضريبي وجميع التدابير اللي اتخاذت في هاذ السنوات الأخيرة، اليوم عندنا واحد الرؤية مستقبلية للمنظومة الضريبية في بلادنا، فكيف تكلمتو على إصلاح الضريبة على الشركات هاذي سنتين برؤية في أفق 2026 باش نوصلو لسعر موحد ديال 20%، وإصلاح الضريبة على القيمة المضافة اللي ابتدأ في السنة الماضية وغادي يستمر في السنة المقبلة وإصلاح الضريبة على الدخل.

بلا شك فإن هاذ الإصلاحات كلها إصلاحات جريئة، إصلاحات اللي تتعطي واحد الرؤية مستقبلية للفاعلين الاقتصاديين، وتنشكروكم عليها، واحنا في إطار الاندماج والانخراط ديالنا في هاذ الإصلاحات، نود أن نستكمل الورش ديال الإصلاح الضريبي بجوج ديال الأوراش:

الورش الأول هو إصلاح الجبايات المحلية اللي جات في مخرجات المناظرة الوطنية للجبايات ديال 2019 ومضامين القانون الإطار، هاذ الجبايات المحلية اليوم اللي كتشكل واحد العبء كبير على كل القطاعات، حيث كاين بعض الضرائب اللي كتخص كل القطاعات بحال ضريبة الرسم المهني la taxe (professionnelle) اللي كنوجدوها في جميع القطاعات واللي اليوم كتشكل واحد العائق فالأساس ديال الاحتساب ديال هاذ الضريبة (la base de calcul) ديالها اللي هي أصبحت متجاوزة على الصعيد الدولي، اليوم اللي (on taxe l'investissement) عوض القيمة المضافة ولا (l'excédent brute d'exploitation) اللي خص الشركة تأدي عليه هاذ الضريبة.

كاين هناك ضرائب أخرى اللي كتخص بعض القطاعات، خصوصا القطاع السياحي ولا قطاع العقار اللي كاين عدد كبير من هاذ الجبايات، احنا كيف المقترحات باش يكون التوحيد ديال هاذ الضرائب فجوج ديال الأشطر، تكون ضريبة خاصة بالوعاء العقاري وضريبة خاصة بالنشاط الاقتصادي.

المحور الثاني اللي بغيت نتكلم عليه اليوم هو المحور المتعلق بإعادة هيكلة مجموعة المقاولات، نظام جبائي خاص بمجموعة المقاولات (la fiscalité de groupes) لأن حتى هي جات فالمخرجات، واحنا عندنا اليقين بأنكم كتباشرو العمل على هاذ الورش، لأن بدون مقاولات كبرى رائدة اللي غادي تخلق معها مقاولات صغرى ومتوسطة ما يمكنش نوصلو لواحد التنمية اقتصادية ويكون عندنا اقتصاد وطني قوي، وهاذيك 143 شركة اللي كنتكلمو عليها، احنا الهدف ديالنا تكون أكثر وأكثر لأن عتساهم كيف قلتو السيدة الوزيرة في توسيع الوعاء الضريبي وأيضا في تحسين المداخيل الضريبية وأيضا تخفيف العبء على الملزمين، هذا هو الهدف اللي كننتظروه إن شاء الله، واحنا عندنا كلنا وثقتنا كبيرة فيكم ومنخرطين معكم في استكمال تنزيل مضامين القانون الإطار بهدف ترسيخ مبدأ العدالة الضريبية وتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

لكم رغبة في الرد؟

في حدود الوقت، باقي ليك شي حاجة.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

الوقت اللي قلنا بأن كلنا الإصلاح، معك حق، فأظن أن هاذ المسار اللي ماشيين فيه ديال النجاح ديال هاذ الإصلاح الضريبي مع رفع المداخيل من شأنه أنه يشجعنا باش نسرعو كذلك الضرائب المحلية، لا باش يكون التجميع ديال العدد منهم، وكذلك أظن أن من شأنه غادي يرفع كذلك المداخيل، فأظن الزملاء ديالنا في وزارة الداخلية أو فالجماعات الترابية منفتحين باش نفتحو هاذ الورش وفي (les groupes) حتى هو كذلك يكون إن شاء الله نقاش مستقبلي.

السيد رئيس الجلسة:

إذن ننتقل إلى السؤال الموالي ويتمحور حول "ارتفاع الأسعار"، وهو للفريق الحركي.

تفضلوا السيد المستشار المحترم لطرح السؤال.

المستشار السيد عبد الله مكاوي:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نسائلكم السيدة الوزيرة عن البديل الحكومي للحد من الارتفاع غير المسبوق في الأسعار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

تفضلوا السيدة الوزيرة للجواب.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد المستشار المحترم.

واقيلا لا داعي للتذكير بأسباب هاذ ارتفاع الأسعار، كنعرفو السياق

الدولي اللي كنعيشو فيه منذ عدد ديال السنوات، فالإجراءات اللي اخذاتها ومازال كتاخذها الحكومة من نوعين: أولا، إجراءات لدعم بعض المواد، ومن جهة أخرى إجراءات للرفع من الدخل.

فيما يخص الدعم كاين بالطبع صندوق المقاصة، ونذكر بالأرقام، سنة 2022، 26 مليار لدعم غاز البوطان وتقريبا 10 مليار للدقيق، 23 تقريبا وصلنا تقريبا لـ 23 مليار فالغاز، و2024 فقانون الميزانية، برمجنا 16 مليار يمكن يكون الرقم أكثر من هكذا.

كذلك، كان اختيار لدعم النقل اللي كلف تقريبا 8 مليار، وهو إجراء أفقي اللي تيستافدو منه المواطنين لأنه دعم نقل البضائع وكذلك المسافرين ودعم المكتب الوطني للكهرباء اللي خلانا يبقاو الأسعار مستقرة.

كذلك، إجراءات جمركية اللي تتعرفوها لأن كان تعليق ديال الرسوم الجمركية ديال العدد ديال المواد.

من جهة أخرى، نقولو هاذ تأسيس الدولة الاجتماعية، كذلك التغطية الصحية، الدعم الاجتماعي المباشر، الرفع كذلك من الحد الأدنى من الأجور، كان كذلك إجراء مهم، في نفس الوقت اللي كنساعدو على استقرار أو الخفض من الضغط ديال ارتفاع الأسعار، كاين كذلك مجهود مهم جدا للدعم في مجالات الدخل.

وتنشوفو اليوم بأن نسبة التضخم اللي وصلت واحد 10% في فبراير السنة الماضية انخفضت في أواخر 23، وفي الشهور الأولى من هاذ السنة راه احنا أقل من 1% في هاذ النسب ديال نقولو التضخم اللي كيبين بأن هاذ الإجراءات وهاذ الميزانيات المهمة اللي استعملتها الحكومة كان عندها أثر على الأسعار.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

لكم الكلمة السيد المستشار المحترم للتعقيب.

تفضلوا.

المستشار السيد عبد الله مكاوي:

السيدة الوزيرة المحترمة،

تفاعلا مع توضيحاتكم نود في الفريق الحركي تسجيل ما يلي:

أولا، السيدة الوزيرة عكس التصريحات والأرقام المروجة وبعين الواقع لازالت أسعار المواد الأساسية والمنتوجات الفلاحية والمحروقات والسلع والخدمات ببلادنا في تصاعد مستمر، حيث لازال التضخم مرتفعا رغم الأرقام والمؤشرات المتفائلة المعلنة، حيث كشف الواقع الملموس شرود كل فرضيات وتوقعات الحكومة سواء المتعلق بالنمو أو عجز الميزانية أو الحد في التضخم أو المديونية.

ثانيا، السيدة الوزيرة المحترمة، إزاء هذه الوضعية الصعبة وبعد نصف الولاية تأكد بالملموس أن الإجراءات الحكومية المتخذة غير ناجعة وغير مؤثرة، فقاعدة البطالة في توسع وفقدان العديد من مناصب الشغل وصل حد غير مسبوق وهشاشة ساكنة المناطق القروية والجبلية في تنامي جراء الجفاف.

وبفعل عجز الحكومة عن إبداء حلول لإشكالات هاذ المجال المهمش فيما أضحت وضعية الأسر المغربية أكثر تدهورا رغم الدعم المباشر لجزء منها، والذي رافقته عدة اختلالات في التنزيل، وهو ما عكسته التقارير الصادرة عن بعض المؤسسات الوطنية مؤخرا، إذ كشف تقرير صادر عن "بنك المغرب" في متم مارس الماضي عن لجوء المغاربة للاستدانة لتمويل استهلاكهم بقيمة 8.7 مليار درهم من جمعيات القروض الصغرى، و79.2 مليار درهم من شركات التمويل، فيما أكدت المندوبية السامية للتخطيط في أحدث بحوثها تفاقم مديونية الأسر، إذ استزفت 42.3% من مدخراتها ولجأت إلى الاقتراض، كما فقد القطاع الفلاحي حوالي 280 ألف فرصة عمل في مقابل برنامج مؤقت للتشغيل دون جدوى من قبيل "أوراش" و"فرصة"، كما تأكد فشل برامج الدعم القطاعية المتعددة في السياحة والنقل، وفي المجال الفلاحي في التأثير الإيجابي على الأسعار والخدمات، مع الإشارة إلى الإغفال غير المبرر لدعم الصناع التقليديين ودعم الكساب المحلي مقابل مواصلة دعم الكساب الأجنبي ووسطاء من كبار مستوردي الأغنام، خاصة ونحن على مشارف عيد الأضحى.

إجراءاتكم الضريبية كذلك، السيدة الوزيرة المحترمة، أزمت وضعية المقاولة الصغرى والمتوسطة وإفلاس متواصل للمقاولات وتسريح متواصل لآلاف العمال والأجراء.

ثالثا، السيدة الوزيرة، في ظل الأثر الواضح لارتفاع سعر المحروقات على ارتفاع الأسعار ببلادنا، نسجل ضبابية في رؤية الحكومة على مستوى تدبير سوق المحروقات، فهي لازالت مترددة بل رافضة لتفعيل البند الرابع من قانون الحريات والأسعار والمنافسة الذي يمنح للحكومة حق تسقيف الأسعار مؤقتا ومترددة أيضا في مراجعة الضرائب على المحروقات وإعادة تشغيل مصفاة "لاسامير"، كما تتماطل الحكومة في تفعيل قرارات وآراء مجلس المنافسة ومختلف مؤسسات الرقابة والحكامة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة،

لكم الحق في الرد فيما تبقى من الوقت.

تفضلوا.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد المستشار المحترم.

كما استعملت الأرقام ديال المندوبية السامية للتخطيط، فهي بنفسها اللي قالت بأن التضخم وصل لـ 0.3% في شهر فبراير، إذن نفس الأرقام وعدد

ديال الأسعار انخفضت تقريبا لـ 40% في سنة 2024، لا في الخضر لا في الفواكه، الحكومة عملت إجراءات اللي بانت في هاذ نسبة التضخم كمؤشر مهم جدا، بلاما نذكر اللي طرق له السيد الوزير قبل مني في الحوار الاجتماعي، لأن احنا سايرين على دعم الأسر المغربية، خصوصا فيما يخص الدخل لا في الأجراء، لا في الدعم المباشر اللي غيكلف 25 مليار درهم سنة 2024.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن السؤال الرابع تم تأجيله بطلب من مقدميه.

وننتقل إلى السؤال الخامس حول "تحسين مناخ الأعمال" للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضلوا السيد المستشار المحترم لبسط السؤال.

المستشار السيد عبد اللطيف الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في إطار تحسين مناخ الأعمال انعقدت أشغال المناظرة الوطنية لمناخ الأعمال بتاريخ 15 مارس 2023 بالرباط، تحت شعار "جيل جديد من الإصلاحات".

نسائلكم، السيدة الوزيرة عن الاستراتيجية الحكومة الهادفة لتحسين مناخ الأعمال.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة للجواب.

تفضلوا.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد المستشار المحترم.

التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي كيحتاج لواحد المناخ ديال الأعمال جيد، فكاينة إستراتيجية حكومية 2023 و2026 اللي كتضم 10 أوراش استراتيجية و46 إجراءات.

إلى حد الآن تقريبا 70% ديال هاذ الإجراءات انطلقت و44% من هاذ الإجراءات تم تنزيلها في السنة الأولى، أش كتضمن هاذ الإصلاحات؟

أولا، الإصلاح الضريبي عنده أهمية قصوى للمستثمرين، للمقاولات، لازم يكن تحفيز في هاذ الإصلاح الضريبي وتكون كذلك رؤية واضحة على مدى السنوات، هذا شيء مهم جدا.

كاين كذلك إصلاح ميثاق الاستثمار، فهاذ الميثاق الاستثمار كيشجع عدد كل الفئات ديال ميثاق الاستثمار، ولكن كيعطي تحفيز أكثر للجهات اللي في حاجة للاستثمار وكذلك تحفيزات لتشغيل الشباب والنساء.

كاين بالطبع المرسوم ديال الطلبات العمومية لأن الاستثمار العمومي كيبقى أهم الاستثمارات اللي كاينة خص تستافد منها المقاولات المغربية، تبسيط المساطر والرقمنة لأن شفنا في جميع المراحل ديال الاستثمار أو في التعامل مع الإدارة، تبسيط المساطر تيبقى أداء ناجع، كذلك إصلاح المراكز الجهوية، وراه شفتو بأن مجلس الحكومة صادق على المرسوم الجديد، فعدد ديال الآليات فيما يخص التمويل كذلك كاين صندوق محمد السادس للاستثمار اليوم كيتم التفعيل ديالو، وآليات أخرى للتمويل كـ "تمويلكم".

"تمويلكم" في سنة 2023 مكنت تقريبا من واحد العدد مهم تقريبا سهلت 87.000 قروض لواحد المبلغ اللي وصل تقريبا ديال أكثر من 50 مليار ديال الدرهم، وكذلك (cadre) الماكرو-اقتصادي اللي بين واحد الصلابة ديال الاقتصاد المغربي حتى هو كيشجع المستثمرين وكيحسن مناخ الاستثمار.

السيد رئيس الجلسة:

إذن الكلمة لكم السيد المستشار للتعقيب.

تفضلوا.

المستشار السيد عبد اللطيف الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة الوزيرة على كل هذه الإيضاحات.

فمناخ الأعمال هو شرط من الشروط الأساسية للتنمية ديال بلادنا، ولابد أن ننوه بالعمل اللي قامت به الحكومة في واحد السياق صعب متسم بتوالي الأزمات، كورونا، التضخم، غلاء أثمنة النقل، الزلزال، الجفاف المتوالي السنوات إلى غير ذلك، وخصوصا تنرجعو للتنزيل ديال القانون الذي يحسب للحكومة الحالية القانون ديال 03.22 بمثابة ميثاق للاستثمار، اللي تيهدف لواحد الهدف عندو الشروط ديالو، والشرط الأساس ديالو هو تحسين مناخ الأعمال، واللي تيتبلور في المبتغى ديال أنه القطاع الخاص يصعد من مستوى الاستثمار الخصوصي، اللي تنعرفو باللي الاستثمار العمومي في 2023 كانت 300 مليار درهم وفي 2024، 335 مليار درهم، فهذا تيحمل القطاع الخاص واحد الحمولة، واحد المسؤولية كبيرة ديال أنه لابد أنه يقوم بهذا باش المبتغى بالأرقام تنقولو بأنه خصنا واحد 1000 مليار ديال الاستثمارات، وهذا ما يمكن يكن إلا بتحسين مناخ الأعمال.

تحسين مناخ الأعمال فيه واحد المجموعة المعيقات، أساسها.. على كل حال الحكومة مشكورة قامت بمجموعة من الإصلاحات الجوهرية، فمن المعيقات الأساسية أيضا هو القضية ديال الولوج للعقار، التمويل، الولوج للتمويل اللي ربما القطاع البنكي وبتوجيه من جلالة الملك، نصره الله، في إحدى خطبه اللي وجه القطاع البنكي لتحمل مسؤوليته فيما يخص هاذ القضية باش نسندو

الاستثمار الوطني خصوصا، والاستثمار الأجنبي أيضا لأن بلادنا، الحمد لله، اخطت خطوات كبيرة في تحسين مناخ الأعمال، وأضحى الاقتصاد الوطني فيه جاذبية كبرى.

لكن، لابد من العمل على جميع الواجهات اللي تتهم تحسين مناخ الأعمال وخصوصا فيما يخص، وهاذي من المقتضيات ديال ميثاق الاستثمار اللي جاء تحفيز المستثمرين في المناطق النائية، لأن لابد من عدالة مجالية، فليس فقط فيما يخص الجهات، بل أيضا في الجهة الواحدة، بعض المرات تنشوفو بعض الجهات التي يكون القطب المدينة الأساس فيها مثلا تطور فيها تنمية ولكن في الهامش..

فهذا أيضا لابد من تحسين مناخ الأعمال، كاين جانب أساسي هو العناية أيضا بالعامل البشري بالنسبة للتكوين، وهذا مهم جدا.

وشكرا السيدة الوزيرة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة للرد.

إذن ننتقل إلى السؤال السادس.. فريق التجمع الوطني للأحرار، تفضلوا.

السيد المستشار المحترم السي مولاي عبد الرحمان ابليلا.

المستشار السيد مولاي عبد الرحمان ابليلا:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

احنا تنعرفو بان السيمة الأساسية اللي تتطبع النظام الضريبي المغربي كنظام عصري هو أنه نظام مبني على الإقرار أو التصريح اللي تيتعين على الخاضع للضريبة تقديمه بإرادته المنفردة، وبالإرادة المنفردة ديال هاذ الخاضع للضريبة تيحدد رقم المعاملات ديالو والمداخيل ديالو والأرباح ديالو، وبالإرادة ديالو المنفردة تيحدد المبلغ ديال الضريبة اللي غادي يدفعو.

طبعا، في مواجهة هاذ الخاصية، الإدارة ديال الضريبة عندها واحد سلطة المراقبة أو سلطة التدقيق، وفي هاذ الإقرار وفي الواقع هاذ السلطة ديال المراقبة عندها واحد الدور واحد اللي هو دور بيداغوجي، بمعنيتها أنه ماشي واحد الوسيلة للبحث عن موارد ضريبية أخرى، وملي تنقولو دور بيداغوجي عند المراقبة الضريبية بمعنيتها أنه تتساعد الخاضع للضريبة باش يطبق بطريقة سليمة ومنطقية الضوابط المحاسبية والجبائية الجاري بها العمل، بمعنيتها أن هاذ المراقبة عندها واحد الدور أيضا في محاربة الغش الضريبي وفي جعل الجميع سواسية أمام الالتزام الضريبي.

وصراحة، اليوم الخاضع للضريبة تيتمتع بواحد مجموعة ديال الضمانات القانونية في هاذ الإطار، ونقدر نقولو بأنه لا يخل قانون المالية من إضافة ضمانات أخرى.

بغيناكم، السيدة الوزيرة، من خلال هاذ طرح هاذ السؤال باش تقدمو واحد رسالة اطمئنان للمقاولات الخاضعين للضريبة بأن الإدارة اللي انتوما الوصيين عليها ورئيسها أنه الإدارة غادي تعمل كل ما في وسعها من أجل التطبيق السليم للضمانات القانونية المتعلقة بمرحلة المراقبة الضريبية حتى يتمكن كل واحد من الدفاع على حقوقه وامتيازاته أيضا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيدة الوزيرة للجواب.

تفضلوا.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد المستشار المحترم.

وتنشكركم على هاذ السؤال، لأن الضريبة عندها واحد الأهمية في تمويل الاقتصاد والدولة الاجتماعية وما فيها باس نبقاو أنه نقولو لا المقاولات ولا المواطنين المغاربة على أشنو هي الفلسفة ديال الضرائب في المغرب.

كما جا على كلامكم فالمداخيل اليوم الضريبية 93% ديال هاذ المداخيل، تتجي تلقائيا لا من الشركات أو لا كل الخاضعين للضرائب، إذن المراقبة ما تتهم إلا 7%، فهاذ المبادئ راه معروفة تيبقى هاذيك 7% ديال المداخيل اللي تتجي من المراقبة، إلى قارناها مع بعض الدول نقولو متقدمة غادي نتقدمو إيلا خفضنا هاذ 7%، ولكن تتبقى نسبة نقولو لا بأس بها، إذن ما تنعتامدوش على مراقبة المداخيل الضريبية، كاين الثقة والحمد لله الثقة تتبين في الأرقام.

الضمانات تتعطى للمواطنين، فغنذكر بالإجراءات:

أولا، كاينة برمجة إلكترونية ما تنجيش نقول أنا غادي نمشي نراقب هذا ولا هذا، كاين معطيات كاين استثمارات ديال المديرية للضرائب في نظام معلوماتي، وكتعتمد هاذ البرمجة بطريقة الكترونية، كاين كذلك تبليغ الشركات من قبل عندهم 15 يوم باش نقولو لهم غادي تجي مديرية الضرائب، كاين محاضر كذلك قبلية قبل ما نشرعو في هاذ المراقبة، كاين مدة زمنية لأن شركة صغيرة إلى جابت مديرية الضرائب وبقات عامة ما غتبقاش تعمل أشغالها خصها تبقى تتخدم، فإيلا كان قل من 50 مليون درهم عندهم 3 شهور باش يديرو المراقبة، إيلا كان أكثر يوصلو حتى لـ 6 شهور، باش ما يكونش نقولو واحد المشكل كذلك في التسيير ديال هاذ الشركات.

ما غنمشيش في الإجراءات كلها ولكن تنعرفو كذلك اليوم كاين لجن محلية ولجن وطنية باش إيلا كان نقاش حول المخرجات ديال هاذ.. نقولو المراقبة الضريبية المواطن المقاولة، عندها الحق باش تبرر وتفسر، فقلتو بأن هاذ المراقبة كتدار بالطبع الناس اللي ما بغياش تخلص الضرائب ولكن كاين واحد الفئة أخرى اللي بعض المرات ما تيعرفوش ولا ما عندهومش معلومة، فهاذ نقولو هاذ المسطرات الجديدة وهاذ الثقة اللي بناتها مديرية الضرائب غادي

تمكن على الأقل واحد الفئة اللي ما يمكنش ما عندهاش معرفة دقيقة بالقوانين تتعرف عليها، وتعالج الوضعية ديالها، والناس اللي ما بغياش تخلص الضرائب هاذوك غادي نعملو المجهود أكثر باش ما نخليوهمش في هاذ الوضعية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

لكم الكلمة السيد المستشار المحترم للتعقيب.

تفضلوا.

المستشار السيد مولاي عبد الرحمان ابليلا:

نشكر السيدة الوزيرة على الجواب.

أنا غير بغيت نضيف واحد المسألة أساسية للجواب ديالكم على أنه ديما المراقبة، هاذ المراقبة ديال الضريبية تطرح المسألة ديال العلاقة ما بين الإدارة وما بين الملزمين وسبل وآليات تحسين هاذ العلاقة، أنا بغيت مادا بنا أن الإدارة تزيد تبحث في هاذ الأمر هذا بثلاثة المسائل أساسية:

1- المسألة الأولى هو: الالتزام بتعليل جميع القرارات في خلال هاذ المسطرة ديال المراقبة؛

2- المسألة الثانية: الالتزام بتقديم الحجة على ما يخالف ما ورد في الإقرار ديال الملزمين؛

3- والمسألة الثالثة والمهمة اللي أساسية هي: الالتزام بالشفافية، بمعنى أنه الإدارة إيلا تبين ليها أنه هذاك الخاضع للضريبة راه غفل أنه يستافد من واحد الامتياز ضريبي ما فيها باس أنه الإدارة تمكنو بحال اللي تنقولو (à charge et à décharge) فهاذ المسطرة.

شكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

ننتقل إلى السؤال الموالي لفريق الصالة والمعاصرة حول "تبسيط الإجراءات الجبائية أمام المغاربة المقيمين بالخارج".

تفضلوا السي أكناو.

المستشار السيد مولاي مسعود أكناو:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

نسائلكم عن التدابير المتخذة لتبسيط الإجراءات الجبائية لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة للجواب.

تفضلي.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

فاعتبارا للرعاية والعناية الموصولتين لصاحب الجلالة نصره الله اللي كيوليها لأفراد الجالية المغربية، لا في بلد المقام ديالهم ولا للعودة للمغرب، فكاين عدد ديال الإجراءات كتقوم بها الحكومة لتبسيط المساطير من أجل الجالية المغربية.

من الناحية الجبائية اللي هو السؤال ديالكم فالمشرع منح للمغاربة المقيمين بالخارج حق التمتع بنفس الامتيازات الجبائية المخولة للمغاربة اللي عايشين فالمغرب، فعدد ديال المساطر وتحسين المساطر كيستافدو بها المغاربة المقيمين بالخارج.

الرقمنة بالطبع حتى هي كتساعد على تحسين الخدمات المقدمة للجالية، فاليوم القرارات اللي كتعمل بشكل إلكتروني وصلت تقريبا 6 مليون ديال القرارات، وهاذ تبسيط المساطر من شأنه أنه يساعدهم، تقريبا 91% دالأداءات في سنة 2023 تمت بطريقة إلكترونية وكيستافدو منها كذلك.

إصدار دليل جبائي خاص بالمغاربة القاطنين بالخارج، لأن بعض المرات كيطلبوهم الإدارات في بلد المقام فكاين واحد إصدار دليل جبائي اللي كيساعدهم كذلك فالبلد ديالهم.

كاين وضع مركز للإرشادات الهاتفية، لأن كنعرفو الوقت اللي كيجيو فالعطلة ما يمكنش ليهم يتطرقو لجميع المواضيع الإدارية وخلايا للاستقبال خاصة بهم فالمراكز الجهوية.

فاللي كنقولو اليوم أن كاين عناية خاصة بالجالية المغربية، لا في إدارة الضرائب وفي جميع المصالح الإدارية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

إذن لكم الكلمة لكم السيد المستشار المحترم للتعقيب.

المستشار السيد مولاي مسعود أكناو:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

نشكركم على أجوبتكم، ونسجل بارتياح كبير بالمجهودات المبذولة من طرف الحكومة لتبسيط جميع الإجراءات الجبائية، وذلك بتنزيل الإستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي، التزاما بالتوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، والتي أكد فيها جلالته على ضرورة انخراط المرافق العمومية في ورش التحول الرقمي لتحقيق الفعالية والشفافية في إطار علاقتها

مع المرتفقين.

هذا الورش الذي تضمن حزمة من الخدمات الجبائية المقدمة لمغاربة الخارج، تنزيلا لتوصيات النموذج التنموي الجديد، على اعتبار أن الجالية المغربية تحظى بعناية واهتمام مولوي، فهم بطبيعة الحال سفراء بلادنا وإحدى الدعامات الأساسية لمواكبة الاقتصاد الوطني لتحقيق تنمية شاملة ومندمجة.

وبهذه المناسبة، ننوه في فريقنا بمجهوداتكم المبذولة للنهوض بأوضاع الجالية المغربية التي تتميز بدورها الاقتصادي الكبير لصالح وطنها الأم، لاسيما من خلال تحويلاتهم المالية لأسرهم واستثماراتهم، خصوصا في مجال العقار.

لكن، السيدة الوزيرة، يتوجب القيام بحملة تحسيسية واسعة لفائدة أفراد الجالية المقيمة بالخارج للتعريف بالمستجدات التي حملها ميثاق الاستثمار والعمل على مساعدتهم لتوجيه استثماراتهم نحو قطاعات واعدة وذات قيمة مضافة، تعزز السيادة الوطنية وتخلق فرص الشغل وتحقق لهم الربح من قبيل قطاع السياحة الصناعة والصحة، الرياضة والصناعات الخاصة، وكذلك في ميدان الطاقات البديلة والتكنولوجيات الحديثة، مع ضرورة الاستفادة من خبراتهم المتراكمة والمتطورة في كل المجالات.

كما ندعوكم لتخصيص تحفيزات إضافية على هامش ميثاق الاستثمار لهذه الفئة.

ولا يسعنا، السيدة الوزيرة في الختام، سوى التنويه بمختلف المجهودات التي تبذلونها في سبيل النهوض بمساهمة هذه الفئة ضمن منظومة الاقتصاد الوطني واستدامتها لمواكبة الأوراش التنموية الجالبة للثروة.

وشكرا السيدة الوزيرة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيدة الوزيرة، صافي؟

إذن ننتقل للسؤال ما قبل الأخير لمجموعة العدالة الاجتماعية حول "الدعم الاجتماعي المباشر".

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد بن فقيه:

نسائلكم عن الإشكالات التي تعتري تنزيل مشروع تعميم الدعم الاجتماعي المباشر.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيدة الوزيرة للجواب على هاذ السؤال.

تفضلي.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أولا، قبل ما نتكلم ونقولو على بعض المشاكل اللي مطروحة، نوهو أنفسنا على هاذ الورش الملكي المهم ديال الدولة الاجتماعية والثورة الاجتماعية اللي كيمثلها الدعم الاجتماعي المباشر اللي بقاو كينتظروه المغاربة، واليوم أصبح حقيقة منذ شهر دجنبر.

فكما تتعرفو كيعتمد هاذ الدعم الاجتماعي المباشر على "السجل الوطني الموحد"، ونوهو أنفسنا جميعا لأن المملكة اعتمدت آليات عصرية شفافة لتسجيل هاذ الأسر، تسجلات إلى متم شهر أبريل تقريبا 4.4 مليون طلب من الاستفادة، اليوم 3 مليون 640 ألف أسرة، أي تقريبا 12 مليون ديال الناس كيستاسفدو وكياخذو هاذ الدعم المباشر اللي كيكلف إلى حد الآن 2 المليار، غنذكر بأن سنة 2024 تقريبا 25 مليار ديال الدرهم غادي تم وغادي تستافد منها الأسر اللي مستهدفة في إطار هاذ الدعم المباشر.

كذلك، النجاح تم لأن كان تفاعل ديال القطاع البنكي باش هاذ المبالغ تؤدى شهريا في أحسن الظروف، 500 درهم هي نقولو الحد الأدنى ونعرفو كيوصل حتى لـ 1050 درهم، الأسر اللي عندها العائلات.

فاليوم نقولو هاذ الورش اللي ابتدأ في واحد.. قبل الآجال وعندو وقع مهم جدا، خصنا نعترفو بأنه نجاح للمغاربة كلهم، هذا ما كيعنيش بأن كاين بعض التساؤلات، كيفاش نسجل، فالعالم القروي اليوم تقريبا 75% ديال الناس تسجلو بطريقة إلكترونية، هذا كيعني بأن المساطر اللي منزلة، أن التسهيلات اللي تعملت، أن الاعتماد على الرقمنة هو شيء مهم جدا اللي غينجح إن شاء الله هاذ الورش المهم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة للسيد المستشار المحترم للتعقيب.

المستشار السيد محمد بن فقيه:

بطبيعة الحال حتى احنا كنوهو، السيدة الوزيرة، بهاذ البرنامج وهاذ المشروع المجتمعي، نصفق لهاذ الجيل الجديد من التعاقد الاجتماعي، نثمن عاليا طبعا المجهودات اللي تبذلات واللي وصلنا اليوم الحمد لله بفضلها إلى هاذ..

أنا غير بغيت نتساءلو عن الإشكالات التي تعتري هاذ المشروع هذا، فالحقيقة بغينا نعرفو اليوم هاذ المعايير، كنتكلمو على معايير موضوعية ديال "السجل الاجتماعي الموحد" باعتباره الوسيلة الأنجع والآلية اللي يمكن أنها من خلالها نوصلو للأسر المعوزة والفقيرة والهشة، واحنا كنثمنو بطبيعة الحال أننا مشينا للأطفال واهتمينا بالأطفال والتمدرس، كله هاذ الشي كله مزيان، ولكن هاذ "السجل الاجتماعي الموحد" اليوم بهاذ المعايير ديالو، فالتنزيل ديالو فالشهور الأولى، اسمحو لي غنعطي مثال مثلا: واحد السيدة اعطيناها.. اخذات 500 درهم، هاذ إيطو اخذات 500 درهم، فدجنبر 2023، جينا في يناير، هاذ إيطو منعناها من هذا، هاذ إيطو ما تزوجات،

ما تطلقات، ما شرات (moteur) ما دارت (assurance) ما ولدات، ما دارت (abonnement) ديال التليفون، فالناس ما فهموش، ما كاينش يعني حتى على الأقل واحد الإعلان باش يفهمو هاذ الناس كيفاش أنه اليوم اعطيتني الفلوس، اعطيتني واحد 500 درهم، قلتي لي طلع تاكل الكرموس، ملي كليت الكرموس تزاد الوزن ديالي بواحد نصف كيلو، قلتي ليا هبط من هاذيك الكرمة باركة عليك، هذا هو الإشكال الحقيقي اللي خصنا اليوم.. لأنه ملي كنهضرو على واحد المشروع، واحد البرنامج اللي هو مشروع ملكي وكنفتخرو به كاملين، خص يكون التنزيل ديالو بواحد النوع من الشفافية وبواحد النوع من الجرأة، وإلى كانت شي حاجة ناقصة نقولوها.

ثانيا، تنهضرو اليوم على الديمومة ديال هاذ المشروع، احنا تنهضرو على 25 مليار، تنهضرو على 29 مليار في 2026، تنهضرو على 40 مليار، كيفاش غادي نديرو التوازن اليوم باش نوفقو ما بين أولا، الحفاظ على هاذ الدعم اللي غتعطيه الدولة اليوم والحكومة لواحد الفئة كبيرة فالمجتمع، هاذ الأسر اللي تكلمتي عليها، وهاذ العدد اللي هو كتطمحو لـ 60%، كيفاش غادي نستمرو فيه؟ وفنفس الوقت غادي نستمرو فدعم الصندوق ديال المقاصة، هنا غادي يخصنا 40 مليار، وهنا غيخصنا 40 مليار، كيفاش غنديرو باش نستطعو أننا تكون عندنا هاذ الديمومة ديال هاذ المشروع هذا؟

ثالثا، واحد القضية بغيت نطرحها معكم، السيدة الوزيرة، هي هاذ المعايير اليوم اللي تنتكلمو عليها، ماتيبان ليش بأنه خصنا نشوفو كيفاش أننا نحذفو بعض.. شكون هو الإنسان اللي اليوم كتعطيه.. راه مفروض أنك اعطيتني 500 درهم، أنه تحسن المؤشرات عندي، ماعندها حتى معنى، أنك تعطيني 500 ولا تعطيني 1000 درهم وفي الآخر تساءلني وتحاسبني على تحسنات المؤشرات ديالك؟

ثانيا، أنا تنقول وخصنا نطرحو سؤال حقيقي، واش 300 درهم للطفل ولا 400 درهم فأقصى الحدود لكل طفل زائد 36 درهم زائد هذا، إلى جمعنا هذاك الباك كامل، واش 300 درهم ولا 400 درهم اليوم غادي تقدر أنها تقري لينا وليد وتوفر له العيش الكريم، وتحقق له أنه هاذيك المخاطر ديال الطفولة للأسر تحميها من مخاطر ديال الطفولة، تحمينا من الهدر المدرسي، تحمينا كذلك من واحد المجموعة ديال الإشكالات اللي كتعرفها الأسرة المغربية اللي هي القوام والأساس والمركزية ديال التنمية البشرية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيدة الوزيرة، تفضلوا.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

أولا، فشهر دجنبر كان مليون ديال الناس اللي استافدو، اليوم 3.6 مليون واحد، إذن الأرقام ارتفعت، الوضعية تقولو ديال الشخصية اللي يمكن لها يكون عندها آثار على العتبة، وهذا شيء دينامي، وهاذ الشي فسرو حتى السيد رئيس الحكومة، ماكاينش واحد الرقم اللي غادي نبقاو عايشين به.

كذلك، كاين بعض المراقبة ديال بعض المعطيات، وكاين الغش كذلك فهذا، فالاستدامة راه جات فالقانون الإطار اللي كتعرفوه، تجميع الأنظمة اللي كاينة اليوم ديال البرامج الاجتماعية والرفع التدريجي ديال المقاصة، ولكن من جهة أخرى المبدأ هو الاستهداف، والاستهداف هوما الناس اللي عندهم هذاك (le score) اللي جا بيه السجل الوطني الموحد.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

ومن الدعم المباشر، ننتقل معكم إلى الاستثمار العمومي، هو موضوع سؤال لفريق التجمع الأحرار.

تفضلوا السيدة المستشارة المحترمة، الأخت فاطمة الحساني.

المستشارة السيدة فاطمة الحساني:

السيدة الوزيرة،

عن تعزيز المجهود الإرادي للاستثمار العمومي، نسائلكم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيدة الوزيرة للجواب.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

فالاستثمار العمومي هو قناعة ديال الحكومة أنها خصها تبادر به، والأرقام راه واضحة ونذكرو بها السادة المستشارين، وصلنا لواحد الرقم قياسي في 2024 ديال 335 مليار، إيلا شفتو هاذ المجهود كاين لا في القطاعات الوزارية، القطاعات الاجتماعية في التعليم والصحة، كذلك البنى التحتية خصوصا الماء، التجهيز، وكذلك الفلاحة، السياحة وغيرها، والمؤسسات العمومية كذلك، نذكر غير المكتب الشريف للفوسفاط اللي عندو واحد البرنامج في أفق 5 سنوات، اللي مهم جدا لا بالمبلغ ديالو لا كذلك اللي غادي يجي ليه من تكنولوجيا عصرية وكذلك المجال ديال الهيدروجين الأخضر.

فكاين هاذ المبالغ اللي مهمة جدا للتسريع بمشاريع هيكلية مهمة جدا، وتنعرفو أشنو جاي مستقبلا، إن شاء الله، مع المونديال ديال 2030 اللي غادي يكون، إن شاء الله، هاذ الأرقام مهمة أكثر وغادي يكون مع شراكات، وغادي نرجع لها مع القطاع الخاص، لا القطاع الخاص محليا أو للمستثمرين الأجانب.

فهاذ اللحظة اللي باقي الاستثمار العمومي تيمثل الثلثين ديال مجهود الاستثمار، اللي حرصت عليه الحكومة هي ماشي غير نعملو الاستثمار، هي تكون كذلك فرصة باش تستافد منهم المقاولات المغربية، وخصوصا المقاولات

الصغرى والمتوسطة، مع تحفيزات مجالية، فتنشجعو كذلك المؤسسات العمومية أنها تكون التفاتة في جميع جهات المملكة باش يكون نوع من العدالة المجالية.

ولكن، تنستغل الفرصة لأن في مجلس المستشارين باش نذكر بأن الهدف والنجاح اللي غادي يكون هو الوقت، لأن غادي يكون الاستثمار ديال القطاع الخاص تمثل الثلثين، فغنضافرو الجهود جميعا غادي يكون هاذ تحسين مناخ الأعمال من شأنه كذلك باش نوصلو جميعا، هذا ما تيعنيش أن بغينا نقصو من المبالغ، لأن كاين واحد الأفق ديال الاستثمار مهم جدا، الدولة غادي تستمر، ولكن اللي خص، خص جلب استثمارات أجنبية، وراه احنا تنشتغلو عليه، وخص المقاولات المغربية وخص روح المقاولات المغربية جديدة كذلك تساعدنا في هاذ المجهود ديال الاستثمار وديال التنمية الاقتصادية.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيدة المستشارة المحترمة للتعقيب.

تفضلي.

المستشارة السيدة فاطمة الحساني:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لا يسعا إلا أن نتمن ما جاء في جوابكم السيدة الوزيرة من إجراءات وتدابير نوعية، تتهم بالأساس تحقيق هاذ المقاربة المجالية التي نطمح إليها فيما يتعلق بتوزيع الاستثمارات العمومية.

فلا أحد تينكر ما راكمته بلادنا في السنوات الأخيرة، ولاسيما في هاذ الحكومة الحالية على مستوى الميزانيات المخصصة للاستثمار العمومي، باعتباره رافعة لتحريك عجلة الاقتصاد الوطني ودعم الاستثمار الخاص، وكذا آلية مهمة للتأهيل الاجتماعي، من خلال تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية وفك العزلة عن المناطق صعبة الولوج بالوسطين القروي والحضري.

بهاذ المناسبة، تنشيدو بالأهمية الكبرى اللي كتوليها الحكومة للاستثمار العمومي، والحكومة الحالية عفوا، وبشكل غير مسبوق للاستثمار العمومي، والتي لامسناها من خلال تعزيز ديناميته بمبلغ إجمالي يقدر بـ 335 مليار درهم في مالية 2024، كما لامسناها من خلال مجموعة من الأوراش الكبرى التي تعرفها مختلف جهات المملكة، سواء فيما يخص مشاريع التأهيل، البنى التحتية أو فيما يتعلق بتأهيل وبناء المرافق العمومية الضرورية، خاصة في قطاعي الصحة والتعليم، تماشيا مع الثورة الاجتماعية التي تعرفها بلادنا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة، الملك محمد السادس، نصره الله.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

في هاذ المجهود الاستثماري العمومي الذي تبذله الحكومة على عدة مستويات، واللي مكن بلادنا بلا شك من رفع القدرات الإنتاجية للاقتصاد الوطني وتحسين شروط الإنتاج والتصدير والتسويق يسائلنا حول كيفية توزيعه جهويا للحد من الفوارق المجالية القائمة بين الجهات، وللأسف نجدها داخل الجهة الواحدة، بين الأقاليم وكذلك لضمان رهان ثنائي متمثل في الحفاظ أو الرفع من مناصب الشغل المحدثة ما أمكن، دون إغفال البعد المجالي والتوزيع العادل لفرص وثمار الاستثمار، في ظل تبني بلادنا لميثاق جديد للاستثمار يراعي المقاربة المجالية ومحفز للاستثمارات، خاصة بالمناطق الأقل حظا في جلب هذا النوع من المشاريع.

ففي اعتقادنا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار يجب مواكبة هذا التوجه فيما يتعلق بتنزيل الاستثمارات العمومية عبر مضاعفة البرامج والأوراش الكبرى بالجهات التي تعرف تفاوتات فيما بينها لتحقيق نوع من التوازن والتكامل بينها، إعمالا للنموذج التنموي الجديد الذي يصب في هذا الاتجاه، مما سيمكنها بلا شك من مسايرة النهضة التنموية التي تعرفها نظيرتها المتقدمة، وبالتالي جعلها قطبا ومحركا للنمو الاقتصادي الذي نراهن عليه لتحسين ظروف عيش المواطنين، باعتباره أولوية كبرى خاصة مع تبني بلادنا للخيار الملكي للدولة الاجتماعية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

إذن الوزيرة لا ترغب في الرد.

نشكركم السيدة الوزيرة على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة، وستكون لنا معك فرصة في الجلسة التشريعية الموالية.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

هكذا نكون قد استوفينا جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية.

رفعت الجلسة.